A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

7Distr.
GENERAL

A/HRC/6/14
7 December 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة
البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنـــسان في ميانمـــار، بـــاولو سيرجيو بنهيرو، عملاً بالتكليف الوارد في القـــرار دإ-٥/١ الـــذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الخامسة*

* يعمَّم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره دإ-٥/١ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في دورته الاستثنائية الخامسة المكرسة لحالة حقوق الإنسان في ميانمار، إلى "المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار أن يقيِّم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان وأن يرصد تنفيذ هذا القرار، وذلك بطرق منها طلب القيام بزيارة عاجلة إلى ميانمار، وأن يقدِّم تقريراً إلى الدورة السادسة المستأنَفة لمجلس حقوق الإنسان" وحث "حكومة ميانمار على التعاون مع المقرر الخاص". وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وجّهت الحكومة رسمياً دعوة إلى المقرر الخاص وأشارت إلى أنه "سيلقى تعاوناً كاملاً". وقام المقرر الخاص ببعثة رسمية إلى ميانمار في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعقد اجتماعات إضافية مع المجتمع الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، في بانكوك في ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ويتضمن هذا التقرير النتائج التي جمعها المقرر الخاص قبل بعثته الرسمية وأثناءها، مع التركيز على حالة حقوق الإنسان الراهنة، بما في ذلك آثار البطش بالمظاهرات والأعمال الانتقامية القاسية على حقوق الإنسان. ولئن كان التقرير يغطي التطورات التي حدثت منذ آب/أغسطس حتى نهاية منع التجول في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فإنه يركِّز بصورة خاصة على الأحداث المأساوية التي وقعت في ميانمار في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأخيراً، يتضمن التقرير عدداً من التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٤
أولاً- منهجية المقرر الخاص وأنشطته	٤-١٣	٤
ثانياً- الأسباب الأساسية لحوادث أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ..	١٤-١٥	٦
ثالثاً- الوقائع والظروف والأحداث الرئيسية	١٦-٢٨	٧
ألف- الاحتجاجات السلمية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦	٧
باء- حادث باكوكو: نقطة تحول	١٧-٢٥	٧
جيم- الاحتجاجات السلمية التي نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (١٨-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).....	٢٦	٩
دال- الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين (٢٦-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).....	٢٧-٢٨	٩
رابعاً- استنتاجات أولية	٢٩-٦٢	١٠
ألف- الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام القوة المميتة دون لزوم وبشكل غير متناسب	٣٠-٣٨	١٠
باء- الاستعانة بأفراد من غير الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.....	٣٩-٤٠	١٢
جيم- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية	٤١-٥٢	١٣
دال- حالات الاختفاء.....	٥٣-٥٤	١٧
هاء- الوفاة أثناء الاحتجاز.....	٥٥	١٨
واو- المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب	٥٦-٥٧	١٨
زاي- الأعمال الانتقامية الخطيرة ضد المحتجّين سلمياً	٥٨-٦٢	١٨
خامساً- مسؤولية الدولة وأعوانها.....	٦٣-٦٨	٢٠
سادساً- الاستنتاجات	٦٩-٧٥	٢١
سابعاً- التوصيات.....	٧٦	٢٣
Annex: Chronology and facts		٢٥

مقدمة

١- في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قامت حكومة ميانمار برفع سعر التجزئة الخاص بالوقود بنسبة بلغت ٥٠٠ في المائة. وقد كان لهذا القرار تأثير عنيف على معيشة شعب ميانمار. وأثار القرار رد فعل قوياً من السكان الذين تراجع مستوى معيشتهم تراجعاً حاداً خلال الأعوام القليلة الماضية، وبدأوا مظاهرات سلمية صغيرة استمرت طوال شهر آب/أغسطس حتى أوائل أيلول/سبتمبر. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، تعرّض عدد من الرهبان للضرب المبرِّح أثناء مظاهرة جرت في باكوكو. واستياءً من هذا التصرف، واصل السكان والرهبان الإعراب عن تذمُّرِهم من أحوال المعيشة الاقتصادية وقاموا بمظاهرات سلمية كبيرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر في جميع أنحاء البلد بما في ذلك يانغون، ومندلاي، وباكوكو، وسيتوي.

٢- وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، قامت الدولة ووكلاؤها بالبطش بالمشتركين في المظاهرات السلمية. ومن خلال عدسة وسائط الإعلام الدولية، شهد العالم أعمال قتل وضرب مبرِّح وعمليات توقيف جماعية. وفي أثناء أعمال البطش، لجأت قوات الأمن التي تضم الشرطة والجيش أو شرطة مكافحة الشغب (Lone Htein) وأعضاء الرابطة الوحدوية للتضامن والتنمية وميليشيا سوان آه شين إلى استخدام القوة المفرِطة ضد المدنيين، بما في ذلك القوة القاتلة بلا ضرورة ولا تناسب.

٣- وفي أعقاب أعمال البطش، وردت عدة تقارير تشير إلى وقوع أعمال قتل وضرب مبرِّح وتوقيف كما وردت ادعاءات تشير إلى التعذيب، ووقوع حالات وفاة في أثناء الاحتجاز، وأخذ أقارب الأشخاص المختبئين رهائن، وعدم توفر العلاج الطبي للجرحى. وكانت هناك أيضاً ادعاءات تشير إلى حرق أجساد بعض من أشارت التقارير إلى أنهم قُتِلوا في أثناء عملية البطش. وقدمت حكومة ميانمار أرقاماً يرى عدد كبير من المراقبين المستقلين أنها قد لا تعكس التأثير الحقيقي للقمع.

أولاً - منهجية المقرر الخاص وأنشطته

٤- قام المقرر الخاص بزيارة استغرقت خمسة أيام إلى ميانمار، في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بناء على دعوة الحكومة. وهو يود أن يُعرب عن امتنانه للحكومة لحُسن ضيافتها ولاستجابتها لجدول أعماله المقترح وإطلاعه على عدد من السجلات والمعلومات الخطية عن التسلسل الزمني للأحداث، بالإضافة إلى تمكينه من الوصول إلى معظم الأماكن التي طلب الذهاب إليها. ويؤكد المقرر الخاص أنه لا يمكن اعتبار بعثته بعثة مكتملة لتقصي الحقائق. فشروط إجراء بعثة تحقيق مستقلة وسرية تتطلب إطاراً مختلفاً. وفي هذا السياق، يشير المقرر الخاص إلى أنه ينبغي النظر إلى بعثته على أنها جزء أول من سلسلة عمليات وأن السلطات قد أبدت موافقتها على عودته في بعثات متابعة.

٥- وفي العاصمة الجديدة ناي بي تاو، اجتمع المقرر الخاص مع اللواء مونغ أو، وزير الداخلية؛ وأو نيان وين، وزير الخارجية؛ وأو أونغ كي، وزير العمل ووزير الاتصال بالأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ وأو سو ثا، وزير التخطيط القومي والتنمية الاقتصادية؛ والعميد ثورا مينت مونغ، وزير الشؤون الدينية، وأو زو مين، الأمين المشارِك للرابطة الوحدوية للتضامن والتنمية. وشارك المقرر الخاص كذلك في مائدة مستديرة مع ٢٠ عضواً

من أعضاء هيئة حقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة مؤخراً. وسيتناول المقرر الخاص، في تقريره السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان، مختلف القضايا المواضيعية الهامة التي أثارها مع السلطات، والتي سيعالجها بمزيد من التفصيل في بعثاته المقبلة إلى البلد.

٦- واجتمع المقرر الخاص، في حضور موظفين حكوميين، مع منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، ومع ما يزيد على ٢٠ سفيراً وممثلاً للسلك الدبلوماسي، وكذلك مع ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية. كما اجتمع مع ممثلين للجماعات الإثنية الوطنية ورابطات النهوض بالمرأة.

٧- وفي يانغون، عقد المقرر الخاص مشاورات مع كبار الموظفين في جهات شملت وزارة الداخلية، ووكالات إنفاذ القوانين، ومجلس يانغون للسلام والتنمية، ومستشفى يانغون العام. ومن المؤسف أنه لم يتمكن من الاجتماع مع القادة العسكريين. وقام المقرر الخاص أيضاً بزيارة الكلية الفنية الحكومية السابقة (التي استُخدِمت في أثناء المظاهرات كمرفق احتجاز)، ومقر قيادة كتيبة الشرطة رقم ٧ في كيوكتان، وثانلين، ومرمدة هتين بن.

٨- وسُمِح للمقرر الخاص، في أثناء زيارته الثانية لسجن إنسين، بعقد اجتماعات على انفراد بخمسة محتجزين هم: وين تن، وهو أقدم سجين سياسي، وقد أمضى ١٨ عاماً في السجن ويطلب المقرر الخاص، كما حدث في مناسبات سابقة، إطلاق سراحه فوراً؛ وسو سو نوي، وهو ناشط بارز ألقي القبض عليه في أثناء زيارة المقرر الخاص؛ ومن زيا وثان تن (المعروف باسم كي ثان) وكلاهما من طلبة "جيل ٨٨" ومونغ كان، عضو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وكان المقرر الخاص قد طلب، في رسالة وجّهها إلى السلطات، الاجتماع مع قائمة ضم ٢١ محتجزاً بالإضافة إلى سو سو نوي ويو غامبيرا، للحصول على إيضاحات بشأن التهم الموجّهة إليهم.

٩- واجتمع المقرر الخاص مع الرؤساء الدينيين للجنة سانغا ماها نياكا التابعة للدولة (هيئة إدارة رجال الدين البوذيين التابعة للدولة)، ودير كيا كات وينغ في باغو ومجلس أمناء باغودة شويداغون. وبالإضافة إلى ذلك، قام بزيارة اثنين من الأديرة (نان أو ونغوي كيار يان) حيث أجرى مناقشات بشأن الحوادث التي وقعت في أثناء المظاهرات. وسُمِح له بعقد اجتماع خاص مع مجموعة من رهبان دير نغوي كيار يان البالغ عددهم ٩٢ راهباً والذين تم نقلهم إلى موقع آخر.

١٠- وقام وزير الإعلام وأمين اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، العميد كيو هسان، بإطلاع المقرر الخاص على التطورات المتعلقة بالخطة التفصيلية ذات الخطوات السبع لتحقيق الديمقراطية. وبينما أنجزت الخطوتان الأولى والثانية المبادئ الأساسية والمبادئ التفصيلية التي اعتمدها المؤتمر الوطني في صياغة الدستور، يجري حالياً تنفيذ الخطوة الثالثة بإنشاء لجنة صياغة الدستور. وأشير إلى أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب القائمة على أساس إثني لن تُدرج إلا في الخطوة الرابعة، عند إجراء استفتاء وطني للحصول على موافقة الأغلبية على مشروع الدستور. وأشار الوزير إلى أن المبادئ التفصيلية الخمسين المتعلقة بحقوق الإنسان متفقة مع القواعد الدولية.

١١- ولاحظ المقرر الخاص أن مجلس الدولة للسلام والتنمية أصدر عفواً عاماً شمل ٨ ٥٥٢ سجيناً، منهم ٣٣ أجنبياً، في ٣ كانون الأول/ديسمبر بمناسبة ممارسة لجنة صياغة الدستور لعملها واكتمال المؤتمر الوطني. وأشارت المصادر إلى أن هؤلاء السجناء لم يكن من بينهم سوى ١٠ سجناء سياسيين.

١٢- وأشار وزير العمل ووزير الاتصال بالأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إشارة إيجابية إلى التعاون مع منظمة العمل الدولية بعد التوقيع في عام ٢٠٠٧ على مذكرة تفاهم توفِّر آلية لتمكين ضحايا السخرة من طلب الإنصاف. وقال إنه يتوقع إلغاء السخرة في الشهور أو الأعوام القادمة. وأشار الوزير إلى أثر العقوبات الدولية على العمالة.

١٣- واجتمع المقرر الخاص مع رابطة النهوض بالمرأة وأمانة اتحاد شؤون المرأة، وناقش مساهماتهما في التقارير القطرية المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل. ولم تتمكن المنظمتان من تقديم معلومات إلى المقرر الخاص بشأن حالات النساء اللاتي احتُجِزن في أعقاب المظاهرات وفي أثنائها.

ثانياً - الأسباب الأساسية لحوادث أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٤- منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٦٢، ظل اقتصاد ميانمار يشهد تراجعاً مطرداً أدى إلى تزايد الصعوبة التي يواجهها الناس في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، يعاني البلد من انتشار الفقر. فالاقتصاد الذي كان ينعم بالاستقرار من قبل أصيب بأضرار أحدثتها عقود من سوء إدارة السياسات الاقتصادية، وتفشي الفساد، والشللية، والإنفاق غير المتناسب على الجيش. وعانت نسبة كبيرة من السكان من تراجع أسباب عيشها بشكل حاد نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك السخرة، والضرائب التعسفية والابتزاز، والنقل القسري إلى مواقع أخرى، ومصادرة الأراضي.

١٥- وخلال العامين الماضيين، تلقى المقرر الخاص عدة تقارير تدعي تورط الحكومة في قمع مبادرات عديدة قام بها الناس لتنظيم أنفسهم حتى لو كان ذلك لأغراض غير سياسية، مثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وأدى سوء الأحوال الاقتصادية إلى عدد من المظاهرات وعمليات التوقيف منذ أوائل عام ٢٠٠٧. وأثارت الحالة الاقتصادية الشواغل طوال العام، وحتى قبل الزيادة الكبيرة التي حدثت في سعر التجزئة الخاص بالوقود في آب/أغسطس. وفي ٢٢ شباط/فبراير، ألقت الحكومة القبض على تسعة متظاهرين شاركوا في مظاهرة سلمية ضد تدهور المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وأخلي سبيلهم لاحقاً بدون توجيه تهم إليهم في ٢٧ شباط/فبراير. ووقعت عدة احتجاجات وعمليات توقيف في الفترة ما بين أواخر شباط/فبراير ونيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، اندلعت احتجاجات متقطعة وأصغر حجماً في جميع أنحاء البلد. وفي حزيران/يونيه، أفادت وسائط الإعلام أن متظاهراً في ولاية راكين قد احتجز لمدة يومين بعد قيامه بمظاهرة فردية ضد التضخم جذبت حشداً من المتفرجين، ولكن أُطلق سراحه بعد ذلك. وفي ١ أيار/مايو، ألقي القبض على ٣٣ شخصاً لاشتراكهم في مناقشتين مستقلتين بشأن حقوق العمال. وبينما أُخلي سبيل معظمهم في وقت لاحق، وجهت إلى ستة أشخاص من منظمي المناقشة بالمركز الأمريكي تهمة التحريض على الفتنة وتشكيل تنظيم غير قانوني، والتخابر مع منظمات غير قانونية. وحُكم على كل من ثورين أونغ وي لين، وميو من، وكيو وين بالسجن لمدة ٢٨ عاماً، بينما حُكم على نيي نيي زو وكيو كيو بالسجن لمدة ٢٠ عاماً. وهذا مثال صارخ على مناخ القمع الذي كان سائداً في ميانمار قبل حدوث الاحتجاج السلمي في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

ثالثاً – الوقائع والظروف والأحداث الرئيسية

ألف – الاحتجاجات السلمية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٧

١٦- في ١ آب/أغسطس، عقب الزيادات في سعر الوقود، قام عشرات من الناس، بمن فيهم القيادات الطلابية البارزة لـ "جيل ٨٨"، بمسيرة للاحتجاج السلمي في جميع أنحاء يانغون. واستمرت المظاهرات المتقطعة والسلمية الصغيرة التي قام بها ناشطون اجتماعيون وسياسيون طوال الأسبوع التالي، على الرغم من إلقاء القبض على أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم جميع قيادات جيل ٨٨ تقريباً، والرئيس السابق لمنظمة تضامن عمال بورما وقيادات المدافعين عن حقوق الإنسان ومروجيها، والسجناء السياسيون السابقون، والطلاب الجامعيون، وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولجنة تنمية ميانمار. وقامت السلطات بنشر ميليشيا سوان آه شين لسرعة تفريق أي تجمعات للناشطين باستخدام القوة.

باء – حادث باكوكو: نقطة تحول

١٧- تسببت الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود في احتجاجات واسعة النطاق، لكن تصاعد الحالة بشكل مذهل لم يحدث إلا بعد استخدام العنف لقمع احتجاج قام به رهبان بوذيون في باكوكو (مقاطعة مغواي)، الواقعة على بعد يناهز ٦٠٠ كيلومتر شمال غربي يانغون. والبلدة هي مركز ديني شهير في ميانمار، يقع في مقاطعة شهدت تدهوراً شديداً في استدامة أسباب العيش خلال العقد الماضي.

١٨- وفي ٥ أيلول/سبتمبر، قامت الشرطة والجيش، بالإضافة إلى ميليشيا سوان آه شين باستخدام القوة في تفريق مظاهرة سلمية قام بها رهبان بوذيون في باكوكو. وأشارت التقارير إلى أن عدداً من طلقات الذخيرة الحية قد أُطلقت فوق رؤوس الرهبان، وأن أفراد الميليشيا وقوات الأمن قاموا بعد ذلك بضرب عدد من الرهبان بقسوة، بعد شل حركة بعضهم. وانتشرت شائعات تشير إلى وفاة أحد الرهبان بعد ذلك، لكنها لم تتأكد قط وإن كانت قد صدقت على نطاق واسع. وفي اليوم التالي، أخذ الرهبان عدداً محدوداً من أفراد الجيش كرهائن، بعد ذهابهم إلى الدير، كما تشير بعض التقارير، لإصدار أوامر إلى الرهبان البوذيين بوقف المشاركة في المسيرات المناهضة للحكومة، بينما تشير تقارير أخرى إلى أنهم قد جاؤوا لتقديم الاعتذار إلى الرهبان. وتشير التقارير إلى وقوع أعمال حرق للسيارات للإعراب عن غضب الرهبان إزاء توقيف وضرب الرهبان الذين شاركوا في الاحتجاج السلمي في اليوم السابق.

١٩- وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت مجموعة أنشئت حديثاً باسم تحالف رهبان عموم بورما (شكلها عدد من المنظمات الحالية للرهبان البوذيين في ميانمار) بياناً يتضمن أربعة مطالب من السلطات وهي: (أ) تقديم الاعتذار عن حادث باكوكو؛ و(ب) تخفيض أسعار السلع الأساسية والوقود؛ و(ج) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم دو أونغ سان سوكي وأولئك الذين احتجزوا بسبب الاحتجاجات الأخيرة؛ و(د) بدء حوار مع القوات الديمقراطية بغية تحقيق المصالحة الوطنية ووضع حد لمعاناة الناس. وأشار البيان إلى منح السلطات مهلة حتى ١٧ أيلول/سبتمبر للاستجابة لهذه المطالب وإلا واجهت مقاطعة دينية. وكان اختيار هذا الموعد النهائي اختياراً رمزياً من الناحية السياسية، بما أن ١٨ أيلول/سبتمبر هو ذكرى انقلاب عام ١٩٨٨ الذي أوصل النظام العسكري الحالي إلى الحكم.

٢٠- ونظراً لعدم استجابة الحكومة لهذه المطالب، بدأت مظاهرات سلمية عريضة بقيادة الرهبان في ١٨ أيلول/سبتمبر، وشارك فيها المدنيون في الأيام التالية. وقام الرهبان أيضاً بسحب خدماتهم الدينية من الجيش وأسر أفراده، ورمزوا إلى ذلك بـ "قلب وعاء الصدقات" (ويُعرف بلغة بالي بتعبير "patam-nikkujjana-kamma")، حيث قام عدد من الرهبان المشاركين في المظاهرات بحمل أوعية الصدقات مقلوبة في حركة رمزية. وهذا تصرف بالغ القوة لأنه يحرم قيادة الجيش وأفراد أسرها من تقديم الحسنات - وهي جانب بالغ الأهمية من الحياة الروحية والدينية البوذية. فالراهب لا يرفض الحسنات المقدمة إلا في ظروف معنوية قهرية. وبموجب مدونة قواعد سلوك الرهبان (Vinaya Pitaka)، تم الاتفاق على المقاطعة وإعلانها رسمياً في الجمعيات التي عُقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر.

٢١- وليست هذه هي المرة الأولى التي ينظم فيها الرهبان البوذيون مظاهرات في ميانمار. فالواقع أن هناك تاريخاً طويلاً من الجهاد الاجتماعي والسياسي شهدته أديرة البلد. فعدد من حالات التمرد على الاستعمار في ميانمار نظمها وقادها، جزئياً على الأقل، رجال الدين. وشارك الرهبان مرة أخرى بنشاط في العصيان من أجل الديمقراطية، الذي اجتاح البلد في عام ١٩٨٨. وشن مجلس إعادة القانون والنظام التابع للدولة في ذلك الحين حملة بطش شُنت أثناءها غارات على الأديرة وجُرد فيها عدد يصل إلى ٣٠٠ راهب من ثيابهم وتم حبسهم.

٢٢- ويكمن الاختلاف الأساسي في هذه المرة في أن مشاركة الرهبان كانت ترجع إلى قسوة ظروف المعيشة المفروضة على شعب ميانمار. وتدهور مستوى المعيشة يؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً على معيشة الرهبان الذين يعانون من وطأة زيادة مطالب الناس وضعف العطايا الممنوحة لهم. وشهدت الأديرة تدفقاً متزايداً للفقراء الذين يعانون من العوز الشديد ويلتمسون المأوى والمأكل من الأديرة، لكنها اضطرت إلى صرفهم لأن المساهمات العادية لا يمكنها إعالة الرهبان وأولئك الذين يحصلون عليها عادة. والأديرة هي شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة المتاحة لمعظم المجتمعات في البلد. وعلى الرغم من أن بيانات تحالف رهبان عموم بورما كانت بيانات سياسية بشكل واضح منذ البداية، فقد بذلت غالبية الرهبان جهداً لكي يظهروا أن غرضهم من اللجوء إلى الشوارع هو التعبير عن المعاناة الاجتماعية الاقتصادية التي يواجهونها هم والناس، وليس السعي من أجل أي برنامج سياسي.

٢٣- وهكذا، طُلب من السكان العاديين، في الأيام الأولى للمظاهرات التي قام بها الرهبان في يانغون بعد ١٨ أيلول/سبتمبر، الابتعاد عن المظاهرات وعدم ترديد شعارات سياسية. وبالإضافة إلى تأكيد الرسالة الموجهة إلى السلطات للإشارة إلى أن أعمال الرهبان نابعة من شكاوى اجتماعية ودينية حقيقية، كان من المهم ضمان أوسع مشاركة ممكنة من الرهبان، بمن فيهم العناصر التي ليست لديها انتماءات سياسية والأكثر محافظة. غير أنه مع استمرار تصاعد الاحتجاجات، تولت مجموعة من شباب الرهبان الناشطين تدريجياً دوراً قيادياً في الشوارع. وتزايدت مشاركة الطلاب، والأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني، وعامة السكان في المظاهرات.

٢٤- وأثار نطاق المظاهرات والدور القيادي الذي قام به الرهبان دهشة الجميع. وفي الحالات السابقة، كان من الأسهل على السلطات تبرير أعمالها باعتبارها موجهة ليس إلى الرهبان البوذيين في حد ذاتهم، بل إلى عناصر راديكالية انتهكت مدونة السلوك البوذية بدخول المجال السياسي ("الرهبان الزائفون" بلغة النظام). ولئن كان هذا التفسير غير مقنع عملياً للكثيرين فإنه يلقى صدى لدى رؤساء الأديرة والعلمانيين الذين يعتقدون أنه ينبغي فصل الرهبان تماماً عن الشؤون الدنيوية. وفي هذه الحالة، لم يكن مستوى العنف والإهانة الموجهة ضد الرهبان والأديرة

مثيراً للاستنكار فحسب، بل كانت الشكاوى الأساسية التي أعرب عنها الرهبان غير سياسية ومشتركة بين الناس على نطاق واسع أيضاً.

٢٥- أما بالنسبة للحكومة، التي عبر عنها وزير الشؤون الدينية، فإن الأسباب الأساسية للحوادث التي وقعت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر تمت "بفعل عناصر هدامة داخلية وخارجية تشعر بالحسد إزاء النمو والاستقرار الوطنيين وتسعى للإضرار بجميع مساعي الحكومة". وأشار الوزير أيضاً إلى "قوى عالمية" من الخارج تكره الدستور المقترح لتضمنه أحكاماً عن تقرير المصير وحظره لتمركز القوات الأجنبية في أراضي ميانمار، مضيفاً أن هذه القوى تتواطأ مع العناصر "الهدامة" في إثارة "الاضطرابات"[(١)]. وأخبر وزير التخطيط القومي والتنمية الاقتصادية المقرر الخاص بأن أسعار الوقود في ميانمار لا تزال أقل من مثيلتها في البلدان المجاورة وأن دافع الزيادات في أسعار الوقود قد استخدم ضد الحكومة لأسباب سياسية. ويرد في المرفق عرض أكثر تفصيلاً لرأي الحكومة فيما يتعلق بالاحتجاجات.

جيم - الاحتجاجات السلمية التي نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (١٨-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)

٢٦- في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، تعددت الاحتجاجات السلمية التي نظمها الرهبان وعمت مختلف جهات البلد بما فيها يانغون، وماندالاي، وباكوكو وسيتوي. وبينما لم ترد سوى تقارير قليلة عن المظاهرات التي نُظِّمت داخل المقاطعات، فقد أمكن الحصول على تقرير مفصَّل، تؤكده مصادر موثوقة ومستقلة، عن تسلسل الأحداث التي شهدتها يانغون في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر. وخلال هذه الفترة، توالت الاحتجاجات السلمية يوماً بعد يوم وازداد عددها، ولكن السلطات لم تتدخل في الفور لقمع هذه الاحتجاجات (انظر المرفق).

دال - الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين (٢٦-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)

٢٧- وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، تواصلت تجمعات الرهبان والمدنيين بأعداد غفيرة. وللمرة الأولى منذ أحداث باكوكو، استخدمت قوات الأمن (الجيش وشرطة مكافحة الشغب) وأفراد من غير الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، بمن فيهم أعضاء في رابطة التضامن والتنمية وميليشيات سوان آه شين، قوة مفرطة ضد المتظاهرين حيث أطلقوا عليهم غازات مسيلة للدموع وقنابل دخانية، وانهالوا عليهم ضرباً بعصي من الخشب والخيزران، كما استخدمت قوات الأمن الهراوات المطاطية والمقاليع قبل أن تلجأ إلى العيارات المطاطية والطلقات الحية. وروى شاهد عيان أن "قوات الأمن أطلقت النار في الهواء قبل أن تصوب طلقاتها نحو المتظاهرين".

٢٨- وتفيد شهادات باستخدام الغاز المسيل للدموع. إلا أن المعلومات التي قدمها شهود عيان أثناء مقابلة مع مصدر مستقل ترجح استخدام قنابل دخانية، حيث إن الدخان لم يُسبب ردود الفعل الفيزيولوجية التي تسببها عادة

---

(١) New Light of Myanmar, September 25, 2007.

الغازات المسيلة للدموع. وتشير مصادر أخرى إلى أن قوات الأمن استخدمت قنابل دخانية وغازات مسيلة للدموع أيضاً. وتفيد تقارير بأن رجال الإطفاء الذين كانوا موجودين على عين المكان لم يستخدموا المدافع المائية لتفريق الحشد، خلافاً لما جرى في عام ١٩٨٨. وتفيد تقارير المتظاهرين وصور عن خراطيش مستخدمة نشرتها وسائط الإعلام بأن قوات الأمن لم تستخدم عيارات مطاطية، وإنما كريات معدنية مطلية بمادة مطاطية يمكن أن تسبب إصابات مميتة، لا سيما إذا أُطلقت من مسافة قصيرة (أقل من ٤٠ متراً). ويُذكر أيضاً أن تدخل قوات الأمن قد أسفر عن اعتقال وإصابة العديد من الأفراد (بمن فيهم رهبان وراهبات)، وعن وفاة عدة أشخاص (انظر المرفق).

رابعاً - استنتاجات أولية

٢٩- في ضوء التحقيقات التي جرت حتى الآن، يود المقرر الخاص أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان الاستنتاجات الأولية التالية، ويشير إلى أنه لا يمكن اعتبار الزيارة التي قام بها إلى ميانمار بمثابة بعثة متكاملة لتقصي الحقائق، لأن مثل هذه البعثة تستلزم استيفاء عدد من الشروط، كالوصول بشكل مستقل إلى جميع الأماكن والأشخاص، للتحقق من المعلومات المجمعة.

ألف - الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام القوة المميتة دون لزوم وبشكل غير متناسب

٣٠- خلص المقرر الخاص إلى أن قوات الأمن، بما فيها الجيش وشرطة مكافحة الشغب، استخدمت قوة مفرطة ضد المدنيين في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، رغم تعدد النداءات الدولية التي وجهت إلى حكومة ميانمار من أجل ممارسة ضبط النفس في السيطرة على المظاهرات وحفظ الأمن. فقد لجأت هذه القوات إلى استخدام الطلقات الحية، والكريات المطاطية، والغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية، وعصي الخشب والخيزران، والهراوات المطاطية والمقاليع. وتفسر هذه الوسائل المستخدمة إلى حد بعيد حالات القتل والإصابات الخطرة التي أفادت بها التقارير المختلفة. ومن بين الضحايا رهبان، من الرجال والنساء، وأطفال شاركوا بشكل مباشر في الاحتجاجات أو كانوا يتابعون أحداثها بالقرب من المكان. وبينما انهالت قوات الأمن على المحتجين ضرباً بطريقة عشوائية في بعض الحالات، فإن أفراد هذه القوات استهدفوا، في حالات أخرى، أشخاصاً معينين وطاردوهم قبل أن يوقعوهم أرضاً وينهالوا عليهم ضرباً. ويُذكر أن واحداً من المتظاهرين على الأقل، وهو كو كو وين، عضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، توفي تأثراً بإصاباته بعد تعرضه للضرب قرب سولي باغودا في يانغون يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. ويُذكر أن قوات الأمن لجأت إلى القتل المتعمد واستعانت بقناصين، إلا أن هذه الادعاءات لم يتسن التحقق منها حتى الآن.

٣١- وفي رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، طلب المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار أن تسلِّمه قائمة بأسماء الأشخاص الذي لقوا حتفهم. وقد أقرت الحكومة بوفاة ١٥ شخصاً خلال المظاهرات وقدمت تقارير مفصلة عن أسباب الوفاة. إلا أن تقارير عدة عن عدد القتلى تشير إلى أن الرقم المقدم من السلطات لا يعكس صورة حقيقية عن عدد القتلى. وقد تلقى المقرر الخاص حتى الآن معلومات تتعلق بمقتل ١٦ شخصاً آخر نتيجة التدخل العنيف لقوات الأمن أثناء المظاهرات التي جرت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى الـ ١٥ قتيلاً المبلغ عنهم في تقرير الحكومة. وقد أحال المقرر الخاص المعلومات التي تلقاها إلى الحكومة وطلب إليها تقديم توضيحات بشأنها.

٣٢- وتفيد معلومات تلقاها المقرر الخاص وتستند إلى بيانات موثوقة صادرة عن شهود عيان إلى أن الأحداث التي شهدتها يانغون يومي ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أسفرت عن مقتل ٣٠ شخصاً، وأن معظم الضحايا سقطوا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر بالقرب من سولي باغودا. وحسب ما ورد من تقارير، لم تُسجل أثناء المظاهرات أية حالة وفاة خارج يانغون. وحسب دبلوماسيين، يبلغ عدد المحتجين الذين لا يزالون رهن الاحتجاز في يانغون وماندالاي وسيتوي وميتكينا وماولامين أكثر من ٥٠٠ شخص.

٣٣- ويعد المصور الصحفي الياباني، كانجي ناغاي، بين الضحايا الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن خلال المظاهرات. وحسب المشهد المصور الذي نقله التلفزيون، يرجح أن يكون السيد ناغاي قد استُهدِف عمداً من مسافة قصيرة ولم يقع بين نيران متقاطعة أطلقتها قوات الأمن. وبتكليف من وكالة الشرطة بالعاصمة طوكيو، قام القسم المختص في جامعة كيورين (مدينة ميتاكا، طوكيو)[٢] بتشريح جثة السيد ناغاي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأطلعت إدارة مِرمدة هتاين بين المقرر الخاص على شهادة الطبيب الشرعي المشرح.

٣٤- وخلال الزيارة التي قام بها إلى مِرمدة هتاين بين، أبلغت السلطات المقرر الخاص بأن المستشفى العام في يانغون قام خلال اضطرابات شهر أيلول/سبتمبر بنقل ١٤ جثة، معها شهادات الدفن الخاصة بكل ميت، إلى المرمدة. وقد حُرقت هذه الجثث بعد تسجيلها. وتفيد الشهادات الصادرة عن المستشفى إلى أن الوفاة كانت ناجمة عن إصابات (معظمها بأسلحة نارية) في ١١ حالة، وعن المرض في حالتين، والغرق في حالة أخيرة. ولم يتسن لإدارة المرمدة تحديد هوية الجثث. ويُذكر أن مراسم الحرق قد جرت بحضور أفراد أسر وأقارب الموتى الذين أمكن تحديد هويتهم. أما الجثث الأخرى، فقد أُحرقت في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ولوحظ أن عدد الجثث التي تُحرق يومياً في هذه المرمدة يبلغ ٢٥ جثة، وأن كافة الجثث ترد من المستشفى العام. وبينما أُبلغ المقرر الخاص بأن المرمدة لم تتلق جثث رهبان، فإن الصور لا تقدم أدلة كافية تؤكد هذا الخبر. وقد أمكن للمقرر الخاص أن يطّلع على صور الموتى وشهادات الدفن بالرجوع إلى السجل الذي تمسكه المرمدة.

٣٥- ورغم الطلب الذي تقدم به المقرر الخاص، فإنه لم يحصل على ترخيص للدخول إلى المرمدة الثانية في يانغون، وهي مرمدة يي واي الواقعة تحت سيطرة الإدارة المركزية للشرطة، حيث أُحرق عدد كبير من الجثث (المغطاة بمادة البلاستيك وبأكياس الأرز) بين الرابعة والثامنة صباحاً من أيام ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، حسب ما أفادت به مصادر موثوقة. وتشير هذه المصادر إلى أنه من غير المألوف أن تعمل المرمدة خلال الساعات المذكورة، وأن الموظفين العاديين تلقوا تعليمات بعدم الحضور وأن أفراداً تابعين لقوات الأمن الحكومي أو لجماعات مدعومة من الدولة هم الذين تولوا تشغيل المنشأة في تلك الليالي. ويشير تقرير على الأقل إلى أن بعض الموتى كانت رؤوسهم محلوقة وأن بعض الجثث كانت تحمل آثار إصابات بالغة. وقد أعرب المقرر الخاص إلى الحكومة عن قلقه إزاء هذه الادعاءات، كما أعرب عن أمله في أن تُفتح تحقيقات تمكن من تسليط الضوء على عمليات الحرق التي يُزعم أنها جرت ليلاً أثناء الأحداث التي جدت في يانغون. وينبغي أيضاً تسليم رفات الموتى إلى الأسر أو الأقارب حتى يتسنى لهم توديع موتاهم حسب أديانهم ومعتقداتهم.

---

(٢) Sankei News (أخبار سانكاي)، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٦- وسأل المقرر الخاص مسؤولين في المستشفى العام عن عدد المصابين في صفوف المتظاهرين، بعد أن وردته معلومات تفيد بأن كل المصابين عولجوا في المستشفى العام. وأفادت إدارة المستشفى بأن عدد الأشخاص الذين قبلوا في المستشفى العام يبلغ ٣٠ شخصاً، وأن ٢٣ حالة تتعلق بحوادث أو بحالات طارئة. ويتبين من القائمة، التي قُدمت إلى المقرر الخاص بناء على إذن من السلطات في العاصمة، أن المرضى قد تعرضوا لإصابات ناتجة عن طلق ناري واعتداءات، إضافة إلى أسباب أخرى. واستفسر المقرر الخاص عما إذا كان المصابون مودعين رهن الاحتجاز. وعلم أن بعضهم أطلق سراحه بعد تلقي العلاج اللازم بوحدة العناية المركزة ثم بوحدات الجراحة العامة. وقُدمت هذه المعلومات أيضاً إلى قوات الأمن التي قامت باستجواب المرضى أثناء إقامتهم في المستشفى.

٣٧- ويتنافى استخدام القوة المميتة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القواعد الدولية الأساسية الناشئة عن القانون العرفي الدولي[٣]. فقد تجاهلوا مبدأي الضرورة والتناسب المنصوص عليهما في المادة ٣ من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وفي التعليق ذي الصلة. حيث إن المادة ٣ من المدونة تنص على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم". وأشير في التعليق الذي يرد كتذييل لهذه المادة إلى ما يلي: "لا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه". كما ينص المبدأ ٩، المتعلق باستخدام القوة المميتة، من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على ما يلي: "وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح". وبينما ينص قانون ميانمار المتعلق بالإجراءات الجنائية على استخدام القوة المدنية (المادة ١٢٨) والقوة العسكرية (المادة ١٢٩) من أجل تفريق التجمعات، فإن هذا القانون ينص أيضاً على استخدام أقل قدر ممكن من القوة وفقاً لما يقتضيه الهدف المتمثل في تفريق التجمعات، تجنباً "لأية إصابات قد تلحق بالأشخاص وأية أضرار قد تلحق بالممتلكات" (المادة ١٣٠). ومما لا شك فيه أن قوات الأمن قد تجاوزت، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، حدود الصلاحيات المنوطة بها بموجب القانون.

٣٨- وقد خلص المقرر الخاص إلى أن الحكومة وموظفيها، ولئن اتخذوا الحيطة الواجبة لمنع حدوث مذبحة، فإن قرار قوات الأمن إطلاق النار بقصد القتل وضرب المحتجين ضرباً مبرحاً أسفر عن سقوط ضحايا يشكل حرماناً تعسفياً من الحياة وانتهاكاً للحق في الحياة، حيث إن القوة المميتة استخدمت دون لزوم وبشكل غير متناسب.

باء - الاستعانة بأفراد من غير الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

٣٩- يعتبر المقرر الخاص أن اشتراك أعضاء ينتمون إلى رابطة التضامن والتنمية وإلى ميليشيا سوان آه شين قد ساهم بقسط كبير في استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين السلميين. والمؤسف هو أن قانون ميانمار المتعلق بالإجراءات الجنائية يجيز استعانة السلطات بقوات مدنية لتفريق التجمعات (المادة ١٢٨). وإضافة إلى الجنود

---

(٣) تستند مبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي التي تنطبق في مثل هذه السياقات بدرجة كبيرة إلى مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وإلى المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

التابعين إلى الجيش الحكومي وأفراد شرطة مكافحة الشغب، شن أعضاء في رابطة التضامن والتنمية وأفراد ينتمون إلى ميليشيا سوان آه شين تدعمهم الحكومة عمليات عنيفة ضد المحتجين، وذلك برضا الحكومة أو موافقتها. ولا تتوفر أية أدلة عما إذا كانت هذه الجماعة قد تصرفت بأمر مباشر من الحكومة. إلا أنه من الواضح أن سلطات ميانمار تُعتبر شريكة في التجاوزات التي ارتكبتها هذه الجماعات، أو كانت متهاونة لأنها رفضت التدخل، ولم تتخذ أي إجراء لمنعهم من القيام بتلك التجاوزات أو لمعاقبتهم عليها.

٤٠- وأُسست رابطة التضامن والتنمية بقرار من مجلس الدولة للسلام والتنمية في عام ١٩٩٣، وأعلنت في عام ٢٠٠٦ تصميمها على تشكيل حزب سياسي وعينت مرشحيها للانتخابات المقبلة. وأعرب المقرر الخاص في تقاريره السابقة عن انشغاله إزاء اشتراك أعضاء ينتسبون إلى الرابطة في أعمال عنف سياسي وإجرامي. ووردت الأخبار الأولى عن قيام ميليشيا سوان آه شين في عام ٢٠٠٣ عندما أفادت تقارير باشتراك هذه الميليشيا في الأحداث المأساوية التي شهدتها ديبايين[٤]. وتفيد بعض المصادر بأن هذه الميليشيا كانت قد تورطت بالفعل في أحداث جدت في عام ١٩٩٧. وميليشيا سوان آه شين، التي ليس لها أي مركز قانوني، هي قوة شعبية تتألف من مدنيين يُذكر أنهم يقدمون المساعدة إلى الحكومة في إنفاذ القوانين وتنفيذ عمليات شبه عسكرية وتزويد معلومات استخبارية عسكرية دون انتسابهم إلى موظفي الحكومة. وتشمل الميليشيا أعضاء ينتمون إلى فرق الإطفاء، ومنظمات لتقديم الإسعافات الأولى، ومنظمات نسائية ورابطة التضامن والتنمية، ومجرمين/مدانين غادروا السجن وأعضاء في عصابات محلية وأفراداً من العاطلين عن العمل والمنتمين إلى أشد فئات المجتمع فقراً.

جيم - الاعتقالات والاحتجازات التعسفية

٤١- في الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى نهاية حظر التجول في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، شنت الحكومة حملات اعتقال يومية وارتفع عدد الاعتقالات بوجه خاص أيام ٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر. ويجدر بالتأكيد أن المقرر الخاص ما فتئ، منذ رفع التجول في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، يتلقى تقارير عن تواصل الاعتقالات وعن حالات إفراج. ويبيّن استعراض مختلف التقارير والشهادات، أن عدد الأشخاص المعتقلين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر يُقدر بين ٠٠٠ ٣ و٠٠٠ ٤ شخص. وتشير نفس التقارير والشهادات إلى أن ما بين ٥٠٠ و٠٠٠ ١ شخص لا يزالون رهن الاحتجاز وقت تحرير التقرير. وبالإضافة إلى ذلك لم يطلق سراح ١ ١٥٠ من السجناء السياسيين الذين اعتقلوا قبل بدء الاحتجاجات. ويُذكر أن معظم الاعتقالات تمت خلال الاصطدامات العنيفة التي شهدتها المظاهرات وخلال الغارات الليلية التي شنتها قوات الأمن وموظفون مكلفون بإنفاذ القوانين (أعضاء في رابطة التضامن والتنمية وميليشيا سوان آه شين). ويؤيد تحليل تقارير موثوقة عدة رأي المقرر الخاص بأن أقارب بعض الأشخاص المختفين أُخذوا كرهائن خلال هذه الغارات. وفي إطار الإعداد لزيارته، طلب المقرر الخاص إلى الحكومة، في رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الحصول على قائمة بأسماء الأشخاص المعتقلين والذين أطلق سراحهم والذين لا يزالون رهن الاحتجاز، كما طلب الحصول على معلومات عن أماكن وجودهم وظروف احتجازهم والتهم المنسوبة إليهم. كما استفسر عن القوانين التي تجيز اعتقالهم.

---

(٤) وقعت مذبحة ديبايين في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ عندما قُتل ٧٠ شخصاً ينتسبون إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على أيدي عصابة إجرامية مدعومة من الحكومة.

٤٢- وأبلغ وزير الشؤون الداخلية المقرر الخاص بأن عدد الأشخاص الذين اعتقلوا لأغراض التحقيق منذ بدء المواجهات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بلغ ٢ ٩٢٧ شخصاً، وأن ٢ ٨٣٦ شخصاً أطلق سراحهم في حين لا يزال ٩١ شخصاً رهن الاحتجاز. وقد وجهت تهمة الاضطلاع بأنشطة إرهابية بموجب القانون الجنائي إلى معظم المحتجزين، في حين أن بقية الموقوفين لا يزالون على ذمة التحقيق. وقد صدرت أحكامٌ بالسجن لفترات تصل إلى ٩ سنوات ونصف السنة ضد ما لا يقل عن ١٥ شخصاً اعتُقلوا منذ شهر آب/أغسطس في سياق الاحتجاجات السلمية. وتشير مصادر موثوقة إلى أن ٥ من بين هؤلاء الأفراد خضعوا لمحاكمة يرجح أنها جرت في السر ودون مراعاة أبسط الإجراءات القانونية الواجبة أمام محكمة داخل سجن ثايت، إقليم ماغواي، يومي ٢٤ و٢٦ أيلول/سبتمبر. ويجدر بالإشارة إلى أن المقرر الخاص لم يتسن له التحقق من الأرقام المجمعة.

٤٣- ويساور المقرر الخاص بالغ القلق إزاء التقارير العديدة عن استخدام مراكز احتجاز غير نظامية ذات قدرة استيعاب واسعة تعتبر بمثابة المرافق "السرية". ويذكر أن أطفالاً ونساءً حوامل يعدون بين المحتجزين. وتفيد تقارير عديدة بأن المعتقلين أودعوا في ستة أماكن للاحتجاز، تشمل معهد التكنولوجيا الحكومي في بلدة إنساين، ومركز الشرطة رقم ٧ في بلدة ثانين، وفي أونغ تا باي ببلدة ماينغون، وفي المركز رقم ٥ التابع لشرطة مكافحة الشغب في بلدة هموبي، وفي مركز الشرطة في بلاتميوت بمندلاي، وفي مركز الاستجواب كياك كا سان في بلدة تاموي. وبعد إطلاق سراح العديد من الأشخاص، يعتقد أن بقية المحتجزين وزعوا على مراكز قليلة، منها معهد التكنولوجيا الحكومي ومركز الشرطة رقم ٧، وهي من الأماكن التي زارها المقرر الخاص خلال بعثته الرسمية.

٤٤- وأثناء الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى معهد التكنولوجيا الحكومي، أبلغته الشرطة بأن قوات الأمن قامت في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بإيداع ١ ٩٣٠ من المتظاهرين في المركز التابع للمعهد (الذي يقع تحت مسؤولية جماعة يانغون منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧) وأن ٨٠ شخصاً نقلوا إلى سجن إنساين بتهمة انتهاك قوانين الأمن. ويذكر أن بقية المتظاهرين أطلق سراحهم في الفور. وقد أمكن للمقرر الخاص الاطلاع على خريطة مفصلة تبين غرف الاحتجاز (بعضها مخصص للنساء والبعض الآخر للرجال)، كما تسنى له زيارة هذه الغرف. كما علم المقرر الخاص أن معهد التكنولوجيا الحكومي لم يعد يستخدم كمعهد للدراسات التقنية، وأن مبانيه أصبحت تستخدم كملجأ في حالات الطوارئ (بالتنسيق مع الصليب الأحمر لميانمار). وبينما لا تتجاوز طاقة استيعاب المعهد ١ ٥٠٠ شخص، فإن مسؤولين حكوميين أبلغوا المقرر الخاص بأن عدد الأغطية المتاحة يبلغ ٢ ٥٠٠ غطاء؛ ويُذكر أن عدد المرضى في صفوف المحتجزين هناك بلغ ٤٨٨ مريضاً يرعاهم ٥ أطباء و١٥ ممرضاً وممرضة؛ وأن خمسة أشخاص نُقلوا إلى المستشفى العام لتلقي علاج عاجل. وقام المقرر الخاص بزيارة الغرف التي أُودعت فيها ١٥٣ امرأة و١٤٠ رجلاً (٧٠ شخصاً في الغرفة الواحدة). ويسهر على أمن المكان ١٠٠ من رجال الشرطة. ووردت المقرر الخاص معلومات تفيد بأن إدارة المعهد تمسك سجلات خاصة توثق الإصابات التي يتعرض لها مختلف المحتجزين والتحقيقات التي يخضعون لها.

٤٥- كما رحَّب المقرر الخاص بالترخيص الذي مُنح له لزيارة مقر القيادة العامة لكتيبة الشرطة رقم ٧ في كيوكتان، بثانلين، الواقع على نحو ٦٠ كيلومتراً من يانغون. ويُذكر أن الأشخاص الذين يُجلبون إلى هذا المكان لا يمكثون هناك إلا لفترة محددة ثم يغادرونه، نظراً إلى أن المقر لا يتسع لأكثر من ٣٠ شخصاً. ويخضع المبنى لرقابة كتيبة قوات الأمن التابعة لبلدة القطاع الجنوبي، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لهذه الكتيبة في توفير الحراسة الأمنية

لكبار الشخصيات التابعين للسفارات، وحفظ الأمن في ناي بي تاو ومراقبة المناطق الحدودية. وسأل المقرر الخاص عن اشتراك الأفراد التابعين لهذه الكتيبة في أنشطة إنفاذ القوانين التي ذكروا أنهم مسؤولين عنها، لا سيما فيما يتعلق باستقبال المحتجزين الذين ترسلهم قوات أمنية أخرى. واستفسر كذلك عن أسباب جلب المشتبه بهم إلى هذه المنطقة المعزولة والنائية، وعلم أن جزءاً من مدينة يانغون يخضع للمقر. وأشارت السلطات إلى أن الأفراد الذين اشتركوا في المظاهرات يُعزلون بعضهم عن بعض ويُستجوبون ويخضعون للتحقيق هناك. ورداً على استفسار المقرر الخاص بشأن الجهات المكلفة باستجواب المحتجزين، أشارت السلطات إلى أن هذا المركز غير مكلف بالاستجوابات، وأن مهامه تقتصر على التحقيق فحسب. ويُذكر أن المركز لم يستقبل أي مصابين وأن جميع الأشخاص الذين جُلبوا إلى كيوكتان قد غادروها، دون تحديد المكان الذي وجهوا إليه. ورغم الطلب الذي تقدم به المقرر الخاص، لم يتسن له الاطلاع على سجلات المركز دون إذن مسبق من وزير الشؤون الداخلية ومدير الشرطة.

٤٦- وعلم المقرر الخاص أن نحو ١٠ ٠٠٠ من السجناء يقبعون في سجن إنساين ويخضعون لحراسة ٥٠٠ فرد، وأن ٧٠ من المحتجزين أودعوا في مبنى منفصل. وبينما يجوز للسجناء تلقي زيارة أصدقائهم وأفراد أسرهم والحصول على الأدوية والطرود والصحف، فإن إدارة السجن تمنع عليهم تحرير الرسائل. ونظراً إلى الظروف الصحية السائدة في السجن، يحتاج معظم السجناء إلى رعاية طبية. وقد نحلت أجسام العديد من طلاب جيل ٨٨ وانحطت قواهم وأصبحوا غير قادرين على المشي. ولاحظ المقرر الخاص أن السلطات تعتبر معظم السجناء السياسيين التابعين للرابطة الوطنية للديمقراطية ولجماعة جيل ٨٨، وكذلك الرهبان، بمثابة الإرهابيين، وحاكمتهم بالاستناد إلى القوانين المتعلقة بالأمن. وقد أودع العديد من السجناء السياسيين في مبنى المبيت ٥ التابع لسجن إنساين، حيث يُمنع الدخول حتى على حراس السجن (وقد أودع ٧٠ محتجزاً في الزنزانة رقم ٨). وقد تمكّن المقرر الخاص من الحصول على صور عن المكان التقطتها أقمار صناعية. ويُذكر أن من كو ناينغ أودع في المبنى التابع للسجن قبل يوم من وصول المقرر الخاص إلى سجن إنساين. ومن السجناء الآخرين الذين أودعوا في هذا المبيت، اهطاي كيوي، ومن زياه، ومي مي، وميا آي، وأولغ ثو، وكو كو غي، وأونغ ناينغ، ويو بي كياو، ويو زين باييت.

٤٧- وتفيد مصادر موثوقة بأن ظروف الاحتجاز سيئة للغاية وأن المحتجزين يودعون في منطقة خاصة للحبس التأديبي بسجن إنساين، تعرف بـ "زنزانات الكلاب العسكرية"، وهو مجمع يتكون من تسع زنزانات معزولة طولها مترين وعرضها مترين وتخضع بصورة مستمرة لحراسة مجموعة تتألف من ثلاثين كلباً. ولا تتوفر داخل الزنزانات أنظمة التهوئة أو مرافق صحية، ويضطر المحتجزون (ومعظمهم من السجناء السياسيين) إلى النوم على حصير مفروش على الإسمنت، ولا يمكنهم الاستحمام إلا بالماء البارد ولمدة خمس دقائق فقط كل ثلاثة أيام. وقد صرح أحد المحتجزين أطلق سراحه في الفترة الأخيرة أنه أجبر على المشي وهو راكع وعاري الرجلين على الطوب المهشم، كما أجبر على الوقوف لفترات طويلة على رؤوس أصابعه. وتؤكد تقارير أخرى أن الرهبان المحتجزين كانوا يعرون ويرغمون على الأكل بعد الظهر، علماً بأن ديانتهم تمنع عليهم الأكل في هذه الفترة من اليوم.

٤٨- وواصلت جماعات تابعة لقوات الأمن الحكومي عمليات التفتيش والاحتجاز التي كانت تستهدف أفراداً محددين يشتبه بتورطهم في تنظيم احتجاجات مناهضة للحكومة، وذلك في غارات ليلية تشنها هذه الجماعات على البيوت. وقد تأكد أيضاً أن السلطات احتجزت بشكل تعسفي وغير قانوني أفراد أسر المحتجين وأصدقاءهم وأي

أشخاص يشتبه بتعاطفهم معهم. وتعتبر هذه الإجراءات بمثابة أخذ للرهائن – وذلك كوسيلة للضغط بشكل مباشر أو غير مباشر على المحتجين المشتبه بهم حتى يسلموا أنفسهم كشرط لإطلاق سراح الرهائن أو عدم إيذائهم. وهذا إجراء يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي. وعلى سبيل المثال، قامت سلطات ميانمار، قبل اعتقال ثيت ثيت أونغ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، باحتجاز والدتها وحماتها، رغم عدم توفر أي مبرر، وذلك في محاولة من السلطات للضغط عليها وإجبارها على تسليم نفسها. ثم أطلق سراح كل من الأم والحماة، علماً بأن الأم بقيت رهن الاحتجاز حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد استخدمت سلطات ميانمار نفس الوسائل قبل القبض على الشاعر كو نين ثيت، حيث اعتقلت زوجته، كين مار لار، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ولم تطلق سراحها إلا في ٢١ من نفس الشهر. وبعد إفلات دي نين لين من قبضة قوات الأمن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لجأت السلطات إلى اعتقال السيد ثين آي بوصفه صاحب البيت الذي كان يختفي فيه دي نين لين. ورغم اعتقال دي نين لين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، فإن السيد ثين آي لا يزال يقبع في السجن.

٤٩- وتلقى المقرر الخاص ادعاءات مفادها أن ١٠٦ من النساء، بمن فيهن ست راهبات يقبعن في سجن يانغون منذ اعتقالهن بحجة الاشتراك في مظاهرات أيلول/سبتمبر، ويود أن يثني على الناشطات، البالغ عددهن أكثر من ٢٥ امرأة، اللاتي شاركن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أول مسيرة تنظم في مدينة يانغون احتجاجاً على النظام العسكري منذ مواجهات شهر أيلول/سبتمبر، احتفاءً باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. وانطلقت المسيرة، التي اشتركت فيها ربات بيوت وطالبات، من سولي باغودا لتصل إلى بوتاتونغ باغودا، حيث أقيمت الصلوات ترحماً على أرواح الرهبان وغيرهم من المحتجين الذين لقوا حتفهم خلال مظاهرات شهر أيلول/سبتمبر وتوسلاً لإطلاق سراح بقية المحتجزين. وقد تمت هذه المسيرة تحت رقابة أفراد مدعومين من الحكومة ينتمون إلى رابطة التضامن والتنمية وميليشيا سوان آه شين شبه العسكرية، إلا أن هؤلاء الأفراد لم يتدخلوا.

٥٠- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد أسبوع من زيارة المقرر الخاص والنداء الذي وجهه من أجل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وفقاً لخطة العمل التي اقترحها في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/223)، أُطلق سراح ٥٨ سجيناً لأسباب إنسانية، حسب بيان صادر عن الحكومة. وورد في هذا البيان أن السلطات أطلقت سراح ٩ رجال تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة، و٤٩ امرأة، من الحوامل أو الأمهات. ولم يحدد هذا البيان ما إذا كان الأفراد الذين أطلق سراحهم من السجناء السياسيين، كما لم يشر إلى داو أونغ سان سو كي، زعيمة حركة الدفاع عن الديمقراطية. وقد ورد في البيان ما يلي: "ستستمر الحكومة في إطلاق سراح جميع الأفراد الذين لا يشكلون تهديداً على سلامة المجتمع ولا خطراً على حالة السلم والاستقرار السائدة في البلاد أو على وحدة الوطن، لا سيما وأن البلد سائر بثبات نحو إرساء الديمقراطية".

٥١- ومع ذلك، يُدين المقرر الخاص الاعتقالات الجديدة لنشطاء سياسيين، رغم تعهد رئيس الوزراء ثاين ساين في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، إبراهيم جمبري، بوقف الاعتقالات. وتؤكد تقارير موثوقة أن الأشخاص التالية قد جرى اعتقالهم منذ بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر: يو غامبيرا، رئيس تحالف جميع رهبان بورما وأحد زعماء احتجاجات أيلول/سبتمبر، ووالده مين لوين، وشقيه أونغ كواي كواي اللذان أُخذا كرهائن في محاولة من السلطات لجبره على تسليم نفسه؛ وسو سو نواي، عضو في جناح شباب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ورفيقه الناشط الشاب بو بو وين هلاينغ. وقد شنَّت السلطات

غارة على دير في غرب ولاية راخين، واعتقلت الرهبان يو ثـان رامـا، المتـهم بالاشـتراك في احتجاجـات أيلول/سبتمبر، وأخذته إلى مكان لا يزال غير معروف. كما اعتُقل مينت ناينغ، أحد كبار أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. واعتُقل أيضاً زعيم جماعة أراكانيز الإثنية، يو تين أون، ونُقل إلى مكـان لا يـزال غـير معروف. وتعرض للاعتقال أيضاً زعماء آخرون لجماعات إثنية، مثل سين سيان ثانغ ويو آي ثار يونغ من جماعة الأراكانيز، ونانغ نيو ثان من الجبهة الديمقراطية الوطنية، وزعيم الحزب السلمي لكاشين، يو هون هتو، علماً أنه تم الإفراج عنهم بعد استجوابهم. واعتقلت السلطات أيضاً أونغ زاو أو عضو في جماعة الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، في يانغون، بتهمة الاشتراك في التخطيط لأنشطة بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. كما اعتُقل وين ماو، زعيم الفرقة الموسيقية الشعبية شوي فانسين، وميات سان، عضو في جماعة الطلاب ثلاثية اللون، وأونغ أونغ، أحد أصدقاء الشقيقين المذكورين. وعلاوة على ذلك، اعتُقـل ثمانيـة أعضاء تابعين لمنظمة استقلال كاشين في داو هبوم يانغ، وبلدة موماوك، وقطاع باماو. ويرجح أنهم اعتُقلوا بسبب رفض منظمة استقلال كاشين طلب مجلس الدولة للسلام والتنمية بإصدار بيان علني تنكر فيه المنظمة التصريحات الصادرة مؤخراً عن داو أونغ سان سو كي، التي نشرها المستشار الخاص السيد جمبري.

٥٢- ولهذه الأسباب، يوجه المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار نداءً عاجلاً من أجل إطلاق سراح جميع الأفراد الذين تم اعتقالهم أو سجنهم فقط بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات بطريقـة سلمية، بمن فيهم سجناء الضمير التابعون في السجن منذ فترات طويلة أو قصيرة، وكافة الأفراد الذين اعتُقلوا في سياق المظاهرات السلمية، كما يطلب إلى الحكومة أن تكفَّ عن هذه الاعتقالات. ويلاحظ ببالغ القلق تواصـل الاحتجاز التعسفي منذ فترة طويلة لسجناء الضمير مثل داو أونغ سان سو كي، ويو وين كين، وغيرهم من كبار شخصيات المعارضة المنتمين إلى الأقليات الإثنية، مثل يو كون هتون أو. وتؤكد تقارير أن إطلاق سراح الكثير من المحتجزين كان مشروطاً بتوقيعهم على وثيقة يلتزمون فيها بالكف عن الاضطلاع بأية أنشطة سياسية.

دال - حالات الاختفاء

٥٣- عَلِم المقرر الخاص، خلال تحقيقاته حتى اليوم، بوجود ما لا يقل عن ٧٤ حالة اختفاء قسري، وجد فيها أن سلطات ميانمار إما أنها عاجزة عن الكشف عن مصير الأفراد الذين توجد بشأنهم أسباب معقولة لاعتقـاد أن أعوان الدولة قد احتجزوهم، أو أنها راغبة عن ذلك. والأرقام المقدمة من مختلف المصادر قد تقلِّل من أهميتها في الواقع، ذلك أن جميع أفراد العائلات لا يبلّغون عن اختفاء الأشخاص خشية لأعمال انتقامية والعقاب الـشديد. وأجرى المقرر الخاص حواراً مع السلطات أثناء بعثته طالباً منها الكشف عن المعلومات المتعلقة بمصير الأشخاص المعنيين والمكان الذي يوجدون فيه. ولم تفِ السلطات إلا جزئياً بهذه المطالب.

٥٤- وادعاء إحراق عدد كبير من الجثث الموثق سابقاً يبعث على شديد القلق. ودون الإعراب في هذه المرحلة عن رأي بخصوص دقة هذه التقارير، لا بد مع ذلك من النظر بعناية في هذا الادعاء لأنه يمكن أن يفسر الـسبب الذي من أجله لم تستطع الحكومة حتى الآن تقديم معلومات عن مصير عدد كبير من المحتجزين والمفقودين. ويمكن أن يفسر أيضاً الكم الهائل من التقارير الواردة بخصوص نقل قوات الأمن للجثث أثناء أعمال القمع والغـارات الليلية على بعض الأَدْيرة.

هاء – الوفاة أثناء الاحتجاز

٥٥- تُفيد تقارير موثوقة وردت من مصدر مستقل أن راهباً كان موجوداً بمركز الاحتجاز بمعهد التكنولوجيا الحكومي GTI في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر قال إن حوالى ١٤ شخصاً توفوا أثناء تلك الفترة في الاحتجاز، من بينهم ثمانية رهبان وطفل صغير توفي في اليوم الأول. وحسب هذا الراهب، الذي احتُجز بزنزانة مع مئات من الأشخاص، كانت أسباب الوفاة ترجع إلى ظروف الاحتجاز السيئة أكثر مما كان سببها الإصابات أثناء أعمال القَمع. والعضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وين شوي، الذي أُوقف في ٢٦ أيلول/سبتمبر بالقرب من ماندالاي، يُزعم أنه توفي أثناء الاستجواب في مركز الشرطة ببليت ميوت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يتم إرجاع جثته إلى عائلته. وبالمثل فإن الموقر أو تيلافانتا، نائب رئيس دير يوزانا كيونغتاي بميتكيينا، تعرَّض للضرب حتى الموت أثناء الاحتجاز في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بعد أن كان قد تعرض للضرب في الليلة السابقة عندما تم الهجوم على ديره.

واو – المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب

٥٦- يصف عدد متزايد من التقرير الواردة من أشخاص أُفرج عنهم ظروف الاحتجاز المهينة وممارسة التعذيب. وانطباع المقرر الخاص إجمالاً هو أن المحتجزين يخضعون لظروف قاسية أثناء مرحلة الاستجواب التي تدوم ما بين أربعة وثمانية أيام وتتم بأماكن منفصلة عن أماكن الاحتجاز (مثل مكتب لجنة الضرائب ووزارة الداخلية بيانغون). ويتم استجواب العديد من المحتجزين وهم مكبلو الأيدي، كما أنهم ينامون على الأرض الباردة والمبلّلة. ويقدّم الغذاء والشرب رهناً بما يقدمه المحتجزون من أجوبة. ويُحتجز بعض السجناء في عزلة ولا يُسمح لهم إلا بساعة واحدة للتريض في الصباح وبعد الظهر (أثناء زيارة المقرر الخاص تم تمديد أوقات التريّض هذه بنصف ساعة).

٥٧- وممارسة التعذيب في ميانمار أثبتها مراقبون مختلفون، من بينهم المقرر الخاص، طوال الأعوام السبعة الماضية. وتُثبت التجربة أن النشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان كانوا مستهدفين بشكل خاص أثناء توقيفهم واستجوابهم واحتجازهم. وأكدت التقارير ظروف الاحتجاز المُريع والتي تُقصِّر في الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء وتشكل في الواقع معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة يحظرها القانون الدولي. ومنذ أعمال القمع ورد عدد متزايد من التقارير التي تفيد بالوفاة أثناء الاحتجاز، فضلاً عن الضرب وسوء المعاملة ونقص الغذاء والمياه والعلاج الطبي في مرافق الاحتجاز المكتظة وغير الصحية، في جميع أنحاء البلاد. ولا يزال هناك نقص في توفير الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والأغطية والوصول إلى مرافق النوم والمرافق الصحية.

زاي – الأعمال الانتقامية الخطيرة ضد المحتجّين سلمياً

٥٨- أولى المقرر الخاص، في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (A/62/223)، عناية خاصة للممارسات المستمرة لتقييد الحق في حرية التعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في حرية التنقل. وأحداث أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تمثل ظاهرة أخرى من مظاهر أساليب القمع والمضايقة الشديدة السائدة في ميانمار. ففي الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تم تطبيق الحظر على التجمهر (خمسة أشخاص أو أكثر) المكرس في ميانمار تطبيقاً دقيقاً، وقيَّد منع التجول بشكل خطير حرية تنقل الأشخاص، لمساعدة قوات الأمن على شنّ الغارات الليلية.

٥٩- ويُزعم أن الغارات الليلية كانت تُشَّن أثناء ساعات منع التجول. وفي ليلة ٢٦ أيلول/سبتمبر أوقفت قوات الأمن ميينت تيين، المتحدث باسم الحزب السياسي لقائدة المعارضة داو آو سان سو كـــي. ويُـــزعم أن أقـــارب الأشخاص المختبئين أُخذوا كرهائن أثناء هذه الغارات. ولم يكن لتخفيض عدد ساعات منع التجول، الذي تقـــرر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أي أثر على الأحداث التي أفادت التقارير بأنها وقعت بين الساعة ١١ ليلاً والثالثة صباحاً.

٦٠- وفي الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر أفادت التقارير بأن قوات الأمن أغارت علـــى ٥٢ من الأديرة في جميع أنحاء البلاد ونهبت ممتلكات الرهبان وضربتهم وأوقفتهم بأعداد كبيرة. ووردت أيضاً ادعاءات بالقتل. وبُعيد منتصف ليل الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر، أغارت قوات لأمن على دير نغوي كيار يان، وهو مركز بوذي مشهور للتدريس بيانغون (بلدة ساوث أوكالابا)، حيث يُزعم أن قوات الأمن فتحت النار على عدد يقدّر بـ ٧٠ راهباً واعتدت عليهم جسدياً وأوقفتهم. وتُظهر صور تم التقاطها على عين المكان بعد منع التجول دمـــاء كانت تملأ أماكن مختلفة من الدير ودماراً أُلحق بالممتلكات، بما في ذلك البوابات والنوافذ وسائر الأثاث. وتوحي الصور أيضاً بنهب أفادت به أيضاً مصادر مختلفة، بما فيها شهادات مباشرة. وحسب تقارير لم يتم التأكد مـــن صحتها، أفاد بعض الرهبان الذين نجوا من الغارة العنيفة بوقوع عدة اعتقالات ونقل جثث عدة رهبان يُزعم أنهم ضُربوا حتى الموت على أيدي قوات الأمن. وكان دير جوي كيار يان في وقت لاحق من نفس اليـــوم مـــسرح مواجهة ضخمة بين قوات الأمن والمدنيين. وكانت هناك مجموعات من الجنود والمدنيين حول الدير منذ العـــشية وحتى المساء. وسُمع دوي إطلاق للنار.

٦١- وتوجه المقرر الخاص إلى دير جوي كيار يان الخالي من الرهبان، لكن دون أن يتمكن مـــن الـــدخول. وأطلعته السلطات على صور أشياء (أسلحة وإشارات تشهيرية وأدلة على ممارسة القمار وصور إباحية) يزعم أنه تم العثور عليها بالدير. وكان العدد الإجمالي للرهبان الذين كانوا متواجدين بالدير يتراوح ما بـــين ١٨٠ و٢٠٠ راهباً. وأُخبر المقرر الخاص بأن ٩٢ راهباً نُقلوا في ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى دير آخر يخضع لمسؤولية الدولة، وإن لم يكونوا في حالة احتجاز. واستطاع أن يتقابل في جلسة مغلقة مع عشرة من هؤلاء الرهبان المتبقين وعددهم ٩٢ راهباً في آخر يوم من زيارته. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء مصير الرهبان المتبقين الذين فـــروا عائـــدين إلى عائلاتهم (وقد تم طردهم نتيجة سلوكهم، وفقاً لقواعد الرهبان التأديبية التي تشترط الحصول على إذن من رئيس الدير لمغادرته). وأشار المقرر الخاص إلى أنه سيعود مجدداً لزيارة الرهبان في بعثة للمتابعة.

٦٢- وأعلنت السلطات أنها كانت قد احتجزت، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ٥٣٣ راهباً أُطلق سراح ٣٩٨ من بينهم بعد الفرز بين ما يسمونه بالرهبان الحقيقيين والرهبان الزائفين. وتُفيد التقارير بأن ٢١ راهباً هم قيـــد الاحتجاز أو اختفوا. ولم يجرؤ العديد من الرهبان الشباب الذين اعتادوا دراسة الأدب البوذي على العـــودة إلى يانغون، ذلك أن الأديرة لا تزال تحت مراقبة السلطات فيما احتل أعضاء رابطة التضامن والتنمية الأديرة الشاغرة، وقد أصبح هؤلاء الأعضاء على الفور قيّمين على الأديرة مباشرة بعد أعمال القمع. وقامت الـــسلطات المحليـــة بعمليات مراقبة جزئية بالأديرة موضع التدقيق. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أرغم الجيش الرهبان الذين كـــانوا يساعدون المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على مغادرة دير ماغين الذي أقفلته السلطات ووضـــعت عليه الأختام.

خامساً – مسؤولية الدولة وأعوانها

٦٣- لقد أُتيحت للدولة وأعوانها عدة فرص للدخول في حوار مع المحتجّين سلمياً لإيجاد حل سلمي للنزاع. وعوضاً عن النظر في أفضل الخيارات المتاحة لاحتواء مظاهرات الاحتجاج، ورغم العديد من النداءات الدولية، اختارت الدولة واختار أعوانها العمل القمعي. وكان على الدولة وأعوانها محاولة تشخيص ومعالجة الأسباب التي كانت تقوم عليها المظاهرات السلمية قبل استخدام القوة لتشتيت المتظاهرين. وكملاذ أخير، كان يجب ألا يتجاوز استخدام القوة الحدود التي وضعتها المعايير المتفق عليها دولياً لعمل الشرطة أثناء المظاهرات.

٦٤- ولئن كان من الصعب في هذه المرحلة من التحقيق تحديد سلسلة القيادة التي أدت إلى الأحداث المأساوية في أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشكل واضح، إلا أن المقرر الخاص خلص إلى أن الحكومة كانت على علم بأن تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان كان من الأرجح أن تحدث، وقصرت في منع هذه التجاوزات بعدم استخدام جميع الخيارات المتاحة وعدم ممارسة ضبط النفس في تنظيم عمل الشرطة أثناء المظاهرات. كما خلص إلى أن أعمال القمع ضد المتظاهرين لم تكن عملاً بوليسياً وإنما كانت رداً عسكرياً. ولاحظ المقرر الخاص أن استخدام القوة المفرط، بما في ذلك القوة الفتاكة، لم يكن له ولم يكن متناسباً مع الوضع. وخلص أيضاً إلى أن حملة عمليات انتقامية بدون رحمة قد حصلت مستهدفة الرهبان والراهبات والنشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأفراد الذين نظموا مظاهرات سلمية أو شاركوا فيها، فضلاً عن أفراد أسرهم.

٦٥- وأكدت لجنة الإعلام التابعة لمجلس الدولة للسلام والتنمية، في إعلانها رقم ٢٠٠٧/١ الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أن تسييس الأحزاب السياسية وسائر المنظمات لمطالب الرهبان ولّد اضطرابات[٥]. والرأي أن المظاهرات السلمية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الماضيين هي مصدر الاضطرابات يصعب قبوله في ضوء تسلسل الأحداث. ويبدو من الأصح القول إن حالة الاضطرابات العنيفة والإخلال بالنظام انـدلعت نتيجة للاستخدام المفرط للقوة من جانب الدولة وأعوانها. ومن المعترف به أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الجسيمة تستتبع مسؤولية جنائية فردية. وبما أن الدولة قصرت في منع هذه الانتهاكات الجسيمة فإنه من مسؤولية الحكومة الآن أن تحقق بشكل مستفيض في هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وأن تقاضي المسؤولين عن ارتكابها، وتعاقبهم إذا ثبت ذنبهم.

٦٦- وحسب مصدر موثوق، وبالإضافة إلى قوات مكافحة الشغب، يُعتقد أن قوات الجيش التالية شاركت في أعمال قمع المتظاهرين في يانغون بإمرة مكتب العمليات الخاصة رقم ٥ الذي يشرف على مركز قيادة يانغون العسكرية والوحدات العاملة في إطاره:

`١` مكتب العمليات الخاصة رقم ٥ (قائد العمليات: الفريق مينت سوي)؛

---

(٥) "نور ميانمار الجديد"، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

`٣` كتيبة المشاة الحادية عشرة (قائد العمليات: العميد هلا مين، قائد وحدة العمليات التعبوية رقم ١١١: العقيد ميات تو، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ١١٢: العقيد هتين لي، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ١١٣: المقدم تون هلا أونغ)؛

`٤` كتيبة المشاة ٦٦ (القائد: العقيد مونغ مونغ أو، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ٦٦١: العقيد هتوي هلا، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ٦٦٢: (غير معروف)، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ٦٦٣: العقيد هان نيونت)؛

`٥` كتيبة المشاة ٧٧ (قائد العمليات: العميد وين مينت، وقائد وحدة العمليات التعبوية رقم ٧٧١: المقدم ماي وين).

٦٧- وعلى الرغم من هذا الطلب لم يتمكن المقرر الخاص مع الأسف من الالتقاء بالقادة العسكريين الذين شاركوا في أعمال القمع. ويحتاج الأمر إلى مزيد التحري للتأكد من صحة الادعاءات من خلال مختلف المصادر وتحديد هوية قوات الجيش والقيادات التي شاركت في القمع في أنحاء أخرى من البلاد، بما في ذلك في مانداالاي وباكوكو وسيتوي. ويكون المقرر الخاص ممتناً لو أمكن للسلطات مده ببيانات فيما يتعلق بنشر قوات الأمن تحت سلطة القادة العسكريين (التوقيت والمكان وعدد قوات الأمن)، ونوع الأسلحة التي كانت قوات الأمن مجهزة بها، وأوامر القادة العسكريين الصادرة، وبشكل خاص الجهة التي صدرت عنها أوامر إطلاق النار بذخيرة حية.

٦٨- ووقت كتابة هذا التقرير لم يكن المقرر الخاص قد تلقى ضمانات من حكومة ميانمار بأن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان سوف يحاكمون وأن الضحايا سوف يحصلون على تعويضات.

سادساً - الاستنتاجات

٦٩- لقد أطلع المقرر الخاص حكومة ميانمار على هذا التقرير وعلى قائمة بأسماء ٦٥٣ شخصاً محتجزاً، و٧٤ شخصاً في عداد المختفين، و١٦ شخصاً في عداد القتلى (إضافة إلى قائمة ١٥ شخصاً لقوا مصرعهم قدمتها السلطات)، لكي تبدي تعليقاتها على هذا التقرير وهذه القائمة. ولا تتضمن القائمة إلا الأحداث التي ذكرت فيها أسماء الأشخاص المعنيين. وهناك عدد من الأحداث التي لم تذكر فيها أية أسماء ولكن توجد فيها ادعاءات تزعم مقتل مجموعات من الأشخاص، وقد أطلع المقرر الخاص الحكومة على ذلك أيضاً. وسيتم تحديث هذه القائمة على أساس منتظم وستستخدم كأساس لإقامة حوار مستمر مع السلطات.

٧٠- ويعرب المقرر الخاص عن أمله في حصول تحول إيجابي في تعهد ميانمار إزاء نظرائها الدوليين والإقليميين، ولا سيما من خلال ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي وقّعت عليه ميانمار، والذي يتضمن التزاماً بحقوق الإنسان الدولية والمبادئ الإنسانية، ويتعهد بإنشاء هيئة مكرسة لحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وبود المقرر الخاص كذلك أن يعيد توجيه نداء قوي إلى السلطات للمشاركة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في توفير حرية الوصول إلى مراكز الاحتجاز.

٧١- وتدل الأحداث التي أشارت إليها التقارير إلى هشاشة أسس مجتمع ميانمار الاقتصادية والاجتماعية. كما تبين أن الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي ما زالت بحاجة إلى ضمان كلي، كما تدل على التحديات

الهائلة التي تواجهها ميانمار في تأمين سيادة القانون من خلال مساءلة مرتكبي الأفعال الجنائية الجسيمة الموثّقة في هذا التقرير. كما تكشف عن الحاجة الملحة إلى إلغاء أو تعديل القوانين واللوائح القديمة بما يتفق ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وإعادة النظر في مشاركة الجيش والمسؤولين من غير المسؤولين عن إنفاذ القوانين في عمل الشرطة أثناء المظاهرات.

٧٢- وبالإضافة إلى ذلك تعطي هذه الأحداث مثالاً لا شك فيه على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. وقد أخلت عقود من الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية الأساسية بمستوى معيشة السكان. فالتقييد الشديد للحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي جعل الحكومة تمنع على مدى الأعوام ظهور قاعدة للحوار العام الحقيقي يمكن فيها للناس تبادل مشاغلهم فيما يتعلق بنقص فرص العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والغذاء.

٧٣- وفي ذلك السياق فإن قرار الحكومة الإذن للمقرر الخاص بزيارة ميانمار يستحق الثناء. فبالسماح للمقرر الخاص بالقيام بزيارة رسمية، شرعت الحكومة من جديد في حوار مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكّنتها من التحقيق في أحداث أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويأمل المقرر الخاص أن تزوّده السلطات بالمزيد من المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمصير المحتجزين وظروف احتجازهم وأعداد الأشخاص المفرج عنهم وأسباب الوفاة. ومدّته الحكومة بعدد من البيانات المفصلة التي تستجيب جزئياً لطلباته. وسيظل على اتصال بالحكومة بشأن هذه المسألة.

٧٤- غير أن المقرر الخاص لم يجد دلالات تُذكر على أن الحكومة تنفذ المطالِب الجوهرية للفقرات ٢ و٣ و٤ من منطوق قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٥ التي تحث حكومة ميانمار، في جملة أمور على ما يلي:

"ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجلبهم أمام العدالة، بمن فيهم مرتكبو الانتهاكات الأخيرة لحقوق المحتجين احتجاجاً سلمياً"؛

"الإفراج دون تأخير عن أولئك الذين أوقفوا واحتجزوا جراء القمع الأخير للاحتجاجات السلمية، والإفراج كذلك عن جميع المحتجزين السياسيين في ميانمار، بمن فيهم داو أونغ سان سوو كي، وضمان أن تكون ظروف الاحتجاز مطابقة للمعايير الدولية، بما في ذلك إمكانية زيارة أي محتجز"؛

"رفع جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي السلمي لجميع الأشخاص بطرق منها ضمان حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، وحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وسائط الإعلام الحرة والمستقلة، وضمان حصول شعب ميانمار على المعلومات دونما عائق".

٧٥- ويأسف المقرر الخاص لأنه لم يتمكن من مقابلة الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سوو كي، الأمر الذي كان من شأنه أن يساعد على استقلالية تحقيقاته، ولكن السلطات طمأنته بأن هذا الخيار سيظل على جدول أعمال بعثاته للمتابعة. ويسلِّم المقرر الخاص بالحاجة إلى التنسيق الوثيق مع المساعي الحميدة للأمين العام، وهو على اتصال منتظم بالسيد إبراهيم غمبري بشأن هذه المسألة.

سابعاً – التوصيات

٧٦- يقترح المقرر الخاص، في ضوء أهداف بعثته إلى ميانمار والتوصيات التي تقدم بها في تقاريره السابقة، عدداً من التدابير الفورية والانتقالية لكي تتطرق لها حكومة ميانمار.

التدابير الفورية

`١` تأمين السلامة الجسدية والنفسية لجميع الأشخاص المحتجزين؛

`٢` الكشف عن مصير الأشخاص الذين ما زالوا في الاحتجاز أو في عِداد المفقودين؛

`٣` إعادة رُفات الأشخاص المتوفين إلى أسرهم أو أقربائهم قصد تمكينهم من دفن ذويهم كما ينبغي وفقاً لدينهم ومعتقدهم؛

`٤` تأمين وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر موظفي المساعدة الإنسانية المستقلين بشكل فوري ومباشر إلى جميع المحتجزين؛

`٥` الإفراج دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص الذين احتُجزوا بسبب التجمع السلمي أو التعبير السلمي عن معتقداتهم السياسية؛

`٦` منح عفو غير مشروط للأشخاص الذين سَبِق أن حُكِم عليهم، والتخلي عن التهم الموجهة ضد مَن هم في طور المقاضاة؛

`٧` إجراء تحقيق مستقل ومستفيض في عمليات القتل، والضرب المبرِح، وأخذ الرهائن، والتعذيب، وحالات الاختفاء؛

`٨` حظر الميليشيات بوصفها مجموعات غير شرعية وفقاً لقانون ميانمار؛

`٩` تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وتوفير سُبُل انتصاف فعالة للضحايا وأُسرهم؛

`١٠` المشاركة بشكل فعال في حوار بناء ومستدام مع مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة، ولا سيما ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار؛

`١١` الاتفاق مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار على اختصاصات وتواريخ زيارته المقبلة للبلد؛

`١٢` دعوة لجنة تحقيق دولية أو لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق بطريقة أشمل في الأحداث الأخيرة؛

التدابير الانتقالية

`١٣` إقامة قناة فعالة لمتابعة الرسائل والبلاغات والتعاون مع المقرر الخاص ومده ومد فريق دعمه بإمكانية الوصول المنتظم إلى البلد؛

`١٤` النظر في تنفيذ خطة العمل للإفراج عن جميع السجناء السياسيين، كما اقترح ذلك المقرر الخاص في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (A/62/223)؛

`١٥` مواصلة الحوار مع داو أونغ سان سوو كيي من خلال وزير العمل ووزير الاتصال؛

`١٦` إلغاء أو تعديل القوانين واللوائح القديمة فيما يتصل بالحق في التجمع السلمي، والحق في حرية التعبير، والحق في حرية التنقل، وجميع المسائل ذات الصلة بالإجراءات الجنائية والجزائية ولوائح السجون؛

`١٧` طلب المساعدة التقنية، في سياق الاتفاقية الوطنية والأزمة الأخيرة، لإلغاء أو تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم عمل الشرطة أثناء المظاهرات.

Annex

CHRONOLOGY AND FACTS: THE PEACEFUL PROTESTS OF SEPTEMBER 2007 (18-25 SEPTEMBER 2007)

On 18 September, monks gathered at 9 am at the Shwedagon Pagoda to prepare the demonstration. At 1 pm a group of about 300 monks gathered at the southern stairway. The access to stairway was blocked by burly plain-clothed unarmed individuals who formed a cordon. The monks, after hesitating, marched instead to the downtown Sule Pagoda, then Botahtaung Pagoda, gathering several hundred lay followers as they went. Similar marches were held on subsequent days, gaining momentum every day despite torrential monsoon rains. One monk at the front of the procession held an upturned alms bowl, a symbol of religious boycott. There was no visible uniformed security presence, although plain-clothes personnel photographed and videoed the marchers. However, over the weekend of 22-23 September, the nature of the demonstrations shifted, becoming much larger in scale and more overtly political, thus posing a level of challenge to the regime that it must have found impossible to ignore. A highly symbolic moment in this regard occurred on 22 September, when a group of protesters were permitted to pass a police checkpoint and pass by the house of Daw Aung San Suu Kyi, who briefly appeared at her gate to greet them. By 24 September, the demonstrations in Yangon involved thousands of people led by monks. The same day, monks, nuns and students reportedly staged the largest demonstration so far in Sittwe (Rakhine state) demanding a reduction in essential commodities prices.

The general population in Yangon was becoming more defiant, increasingly taking part in the demonstrations rather than watching the monks or escorting them. Students, prominent political actors (from NLD and the ethnic political parties represented in the Committee Representing People's Parliament) and well-known personalities (actors, artists, writers) were joining the demonstrations, in some cases carrying red "fighting peacock" flags, a symbol of resistance. Comedian and former political prisoner Zaganar the movie star Kyaw Thu, and independent politician U Win Naing publicly offered food and drink to the monks before they started their march from Shwedagon. That evening, in the first reaction to the week of monk-led demonstrations, the authorities announced on television that further demonstrations would not be tolerated, and that action would be taken "according to the law". A statement by the Minister for Religious Affairs was carried on state television. No details were given concerning which laws he was referring to, but para. (b) of Order 2/88 of 18 September 1988 prohibits unauthorized public assembly of five or more persons (it should be noted that other provisions of Order 2/88 have been abrogated); and Order 6/90 of 20 October 1990 bans all unlawful Sangha (Buddhist monk) organizations, except the nine legal Buddhist sects. A number of other laws prohibit criticism of the Government or otherwise curtail freedom of expression.[6]

---

[6] The Official Secrets Act of 1923, the Burma Wireless Telegraphy Act of 1933, Section 122, Penal Code of Burma, the Law Protecting the Peaceful and Systematic Transfer of State Responsibility and the Successful Performance of the Functions of the National Convention against Disturbances and Oppositions, Emergency Provisions Act of 1950, the Printers and Publishers Registration Law of 1962, State Protection Law of 1975 (a.k.a. the "Law to Safeguard the State from the Dangers of Destructive Elements"), the Television and Video Law, the Motion Picture Law and the Computer Science Development Law.

In his discussions with senior officials in Yangon, the Special Rapporteur asked why the Government had decided to "take effective action" at this stage of the demonstrations and what was the legal basis of the ban on gathering. He further enquired on whether the Government tried to engage in a dialogue with the monks after the incident of the 5 September in Pakokku and whether it tried to give consideration to the demands by the monks on 9 September. He asked whether the chain of command for law enforcement came from the police or in coordination with other sectors of the military, what was the role and connection of the Specific Operation N° 5, the participation of security forces, the number of police and other persons involved in the operations, arms authorized, and whether orders were given to fire with live ammunition and rubber bullets, and use smoke bombs, tear gas and water canons.

The Yangon Division Commissioner, U Hla Soe acknowledged that "the monk strike was due to the world increase of the price of petroleum which affected the change of fuel price in Myanmar on 15 August 2007. This was taken advantage of by the monks in Pakkoku to organize strikes and terrorism. Both internal and external anti-government organizations expanded the strike with the help of the media, persuading peaceful monks to go on strike, presenting a difficult solution for the authorities in a majority-Buddhist-living country and generating further opposition to the Government. According to the Commissioner the monk demonstration in Yangon began on 18 September when 150 monks assembled at Theinbyu Street in Botahtaung Township and marched to the East gate of Shwedagon Pagoda. Because of the prohibition of Divisional and Township Sangha Nayaka abbots, the marching monks made prayers in front of the Bronze Buddha Image at Yedashe junction and marched to Sule Pagoda from where to Botahtaung Pagoda and Pazundaung Market. On the same day 19 monks gathered and made the strike at Thingangyun Kyatkasan Pagoda. On 19 September, 120 monks from Ahlone Township and 97 monks from South Okkalapa Nswe Kya Yan monastery assembled at Yankin Moegaung pagoda Compound and 30 monks at Mayangon Kaba Aye Pagoda did the same. Out of 150 monks in front of the Bronze Buddha Image at Bahan, some marched to Tamwe Shwe Baho Cinema Hall and some to Sule Pagoda and dispersed at Theinbyu Street".

The Commissioner noted that "on 20 September 300 monks near the Bronze Buddha Image, East of Shwedagon Pagoda marched to Sule and Botahtaung Direction. Similarly 200 monks from South Dagon Township, 300 monks from South Okkalapa Ngwe Kya Yan monastery, 50 monks from Hlegu Township, 50 monks from Kon Chan Gon Township and 50 monks from Khayan Township marched through the town. On 21 September 540 monks from Ngwe Kya Yan monastery marched from Shwedagon Pagoda to Sule and Botahtaung Direction, 200 monks from North New Dagon Township, 15 monks from South Okkalapa Pagoda and Moengaung Pagoda, 70 monks from Than Lyan Township and 20 monks from Khayan Township marched about the township. After the 22 September strike the number of people increased in which the 88 Generation Student Group and anti-political party members persuaded the people and the roadside to join them on strike. Out of 45 Townships in Yangon Division, strike occurred in 36 Townships, sparing 9 Townships. The strike was mostly concentrated in a busy street in downtown of Yangon. The monk strike comprised 15,000 monks and 15,000 people which are beyond the estimate due to the majority of spectators which were peaceful at first, and later got involved by the political demon and terrorism".

The Special Rapporteur was informed by the authorities that "buses and taxis were stopped and the passengers were emptied while the drivers were forced to take the striking monks to the Shwedagon and Sule Pagodas. At Tamwe Township, car owners were forced to drive the monks to the Pagodas under threats of burning their cars. The owners were consequently beaten and the car doors destroyed. Two police motorcycles were burned and car windows were stoned. Trees were felled to block the way while advertising boards and telephone boots were destroyed". According to the Commissioner "people suffered losses due to the anarchy and daily-wage workers became unemployed. The hawkers were affected in business and the taxi and trishaw drivers lost income. Stores and restaurants were shut and passengers were disturbed. The schools did not close but the parents kept their kids at home for fear of terrorism". The Special Rapporteur was provided with a list recording from 17 to 26 September the "total number of Sanghas, nuns and laypersons participating in the praying procession activities on the Shwedagon Pagoda platform after having agitation leaflets dating 13 September".

The authorities noted that "the strike monks did not obey the State Sangha Maha Nayaka Committee who instructed them to live according to Buddhist Sangha discipline. The monks are liable to obey the rules and instructions of Buddha and State Laws prescribed by the Committee". On 24 September, the Directive 93 was issued by the State Sangha Maha Nayaka Committee calling for state/division/township/ward Sangha Nayaka Committees to supervise the monks and novices so that they only practice Pariyatti and Patipatti. In other words, the Directive prohibited the participation of monks in secular affairs.[7] The Special Rapporteur asked the Sangha what had been the process for issuing Directive 93 and whether the Parivetti and Patipatti prevents monks to address the economic and social grievances of peoples. He was informed by the authorities that "the activities of the strike monks, 88 Generation Student Group, Political parties and terrorists affected the peace, security and lead to riots. In order to prevent the danger to the public, the Curfew N 144, under the Code of Criminal Procedure was announced according to the existing law by the Yangon Division Commissioner himself. The Order N 1/2007 was announced at 8.45 pm on 25 September which was made known to the public from 9 pm through the towns overnight by thirty-three cars through loud-speakers, advertised on boards at public places and broadcasted by the City FM Radio and advertised in newspapers and journals. Action was taken according to the law against people disobeying the order. Within three days of the strike, people were taken into custody and the worries of the public were reportedly released after which the Curfew Order was lifted step by step depending on the situation. The Order N 2/2007 at 9 pm on 2 October, the Order N 3/2007 at 8.45 pm on 12 October and the Order N 4/2007 at 6 pm on 13 October were announced with the approval of the Yangon Division Peace and Development Council. Curfew Order Section N 144 which was expected to be in force for 2 months, until 24 November, was lifted by Order N 5/2007 at 6 pm on 20 October because of local peace and stability".

The Special Rapporteur met with the Minister of Home Affairs and 20 members of the Government-established Human Rights Body[8] in Nay Pyi Taw. He was informed that "if more than 5 persons want to stage a demonstration, permission can be obtained from the authorities

---

[7] New Light of Myanmar, 25 September 2007.

[8] The formalization of the Human Rights Body was signed on 14 November 2997 by the Supreme Authority SPDC Notification, State P 53/2007, composed of 4 patrons (Prime Minister, Minister of Foreign Affairs, Key Justice and Attorney General) and 21 members.

concerned in accordance with Notification N° 2/88 of the State Law and Order Restoration Council". It was noted that "the protestors of September 2007 did not obtain prior permission from the authorities concerned in accordance with the procedures and acted against the Law. The instigation by some monks and laymen, who wants to overthrow the government through violent means, among the monks who peacefully participated in the demonstrations on the understanding that it was a religious act, led to violent activities. The Government had to control the situation in accordance with the Aid to Civil Power procedures".

The Special Rapporteur was informed by the authorities that "the agitators contacted anti-government organizations based abroad, declared as terrorist organizations, and illegally received cash from them. The leading protestors aimed at paralyzing the State machinery through unrest and destruction to overthrow the Government, guided by anti-government organizations abroad through television broadcasts, internet websites and news media. The protestors in turn sent exaggerated information, photos and interviews to the foreign media painting the peaceful demonstrations as a political movement. The unrest which occurred in September was not the wish of the entire people, with the non-participation of these people". It was noted that "at the beginning of the peaceful demonstrations, the Government tolerated without any action. The authorities concerned requested senior monks to prevent the violence. On 24 September the Minister for Religious Affairs reported the situation to the Chairman Sayadaw and members of the State Sangha Maha Nayaka Committee which issued nine directives instructing all monks to behave in accordance. Despite this, some monks involved in politics continued their activities with the infiltration of peaceful monks by violent persons and political opportunists instigated by foreign media. The demonstration transformed into violence and attacked security personnel by hitting with sticks and stones, putting state owned motorbikes and vehicles on fire, almost threatening lives." The various warnings did not have a significant impact on the demonstrations, and on 25 September, tens of thousands of people again took to the streets of Yangon in protest. On the same evening, the authorities announced the night-time curfew (from 9 pm to 5 am), and by the following morning had positioned truck-loads of armed riot police and troops at key locations in Yangon, including at a number of monasteries. These troops sealed off a number of monasteries to prevent monks from joining the demonstrations.

The Minister of Home Affairs noted that "only the Government declared Article 144 in Yangon and Mandalay and the security forces dispersed the demonstrations. Therefore only 10 died and 14 were injured during the dispersion of a huge crowd of demonstrators. There were no monks among the dead. Among the tens of thousand of demonstrators, only those instigating and leading the demonstrations have been detained for investigation. Those who participated out of naivety in the demonstrations also violated the law, but were released after making undertakings". He further stated that "up to 1 November 2,927 persons have been investigated and 2,836 of them have been released, with 91 persons remaining in custody. They have been detained and are investigated in accordance with the law for terrorist activities disrupting security and stability in connection with explosions, destructions and committing crimes. Those under temporary detention have been detained in accordance with the law and registered in the "Prisoner's Personal Data". It was reported by the authorities that the detainees who are not well have been given treatment by doctors from prison hospitals and township medical units. Each detainee is reportedly provided health care free of charge and arrangements are made for their health care, food and accommodation and for them to receive food from donors. Prisoners and detainees and treated kindly and sympathetically by allowing them to write to their families and receive food and

necessities from them. The ICRC is allowed to visit prisoners together with NGOs from Myanmar, but the ICRC stopped the visits since 2005 stating that joint visits are contrary to the norms."

The authorities acknowledged that the demonstration were peaceful until the incidents were influenced by the meeting of the Security Council. The demonstrations were allegedly instigated by "terrorist" groups which had dispatched agents to the country working with labour groups, students and monks. Bomb blast, attacks with Yengali handmade tools and TNT explosives were reportedly used to obstruct the security forces and destabilize the authorities. These agents persuaded the demonstrators to come in strength robbing arms from security forces which had to intervene against the terrorist attacks, though without the intention of harming the peaceful demonstrators. During the Special Rapporteur's visit to the monasteries and police station the authorities provided pictures of items that had reportedly been seized. The authorities informed the Special Rapporteur that they had learnt before the 18 August resumption of the National Convention, through a Karen statement, that monks attended trainings and that instigators had activated innocents at the Shwedagon and Sulive Pagodas. The law enforcements agents were responsible for enforcing the law against the mobs which had become a risk through their activities against the law. Around the Shwedagon Pagoda one group of 150 security forces and another group with 50 security people were facing 20,000 to 30,000 people.

The Special Rapporteur asked whether the SPDC had submitted a request to receive aid from civil powers. Under the Criminal Code Procedure Section 128, the police have the power to request assistance while law authorizes them to give orders. The Yangon Division and Peace Development controlled the police division. The Special Rapporteur enquired about the use of military commanders and participation of units used with Security Forces (11^{th}, 6^{th} and 77^{th} light infantry divisions). The police forces were overwhelmed and had to ask for the support by military on 26 September at 1 pm, rendering aid to civil and military power. N° 3 and N° 77 light divisions participated, but not the N° 11 according to governmental sources.

The authorities said that they could not use the water canons, as they were not able to access the mobs and crowded areas, but used other techniques. It was noted that the decision to act was in accordance with the seriousness of the treat, decided by the Police Order and other chain of command. 13 police officers were reported wounded throughout the entire period of demonstrations (on 26 September) though no law enforcement agents were killed. The Special Rapporteur asked whether there were any prosecutions and who where the people responsible behind the procedures and there whereabouts. He was informed that the search by security personnel was complementary to the police forces and that there were only 1,200 police and military personnel. The Special Rapporteur asked where the arrested persons were placed, the coordination with the law enforcement and whether there were any civilians to be reported among the 1,200 effectives after the 26 September, when the General Administration Department and Police rendered the power to the Senior Commanders to act upon groups that controlled the monks. They noted that there were no women but only men who willingly wanted to join in accordance with Section 120 of the criminal code, rendering power to the law enforcement forces. The Authorities noted that until 26 September the events were totally under police command, while after the 26 September the events were rendered to military command, in collaboration with police and administration, under the surveillance of the SPDC. The operations were overseen by a Permanent State Division Judge/City Judge present at the scene. The 1940 Control manual (from

the colonial area) and 1961 Manual for riot control were applied under the supervision of the police division of Yangon.

The excessive use of force against peaceful demonstrators (26-29 September 2007)

26 September

Several confrontations between the security forces and protesters reportedly took place at different locations in Yangon, including Shwedagon pagoda, Bahan Township, Tamwe Township, Shwe Gone Daing road, Sule Pagoda and Yangon City Hall. Other incidents were reported in Mandalay, Loikaw, Sittwe, Kachin state, and Ba Maw and Myitkyina. According to various independent and reliable sources, and direct testimonies of victims and witnesses, two major incidents occurred in the streets of Yangon. This includes the crackdowns at Shwedagon Pagoda and Sule Pagoda. Many have witnessed monks and civilians being beaten and slapped during the demonstrations.

Monks started marching at around 10 am. The gates of the pagoda were locked and all roads were blocked by the security forces (riot police and army). At around 11.30 am, more riot police arrived at the site. As they could not pursue their peaceful walk, monks sat down. According to a direct testimony one of the monk leaders, Ven Kovida, who participated in the demonstration,[9] a delegation of monks attempted to enter into negotiations with the security forces. The monks were ordered to disperse and get into military trucks to be brought back to their monasteries. Fearing arrests or other forms of reprisals, the monks agreed to disperse with the condition of going back to their monasteries on their own. The security forces refused. At around 11.45 am, violence began at Shwedagon pagoda. As the monks refused to disperse, security forces started beating monks on their heads with rubber batons. Teargas and smoke grenades were reportedly used. One victim who witnessed the crackdown heard orders to beat monks coming from behind the riot police. Whereas unconfirmed allegations of killings were received, several witnesses interviewed saw monks severely beaten who were lying down on the floor without moving. They were not in position to say if they were dead or unconscious. Several arrests were also reported by various credible sources.

At 1 pm, security forces were blocking the road to Sule pagoda at the intersection, south of Traders hotel. At 2.05 pm, security forces fired shots in the air and what appeared to be teargas or smoke grenades at the intersection south of Traders hotel and north of Sule pagoda. The crowd was effectively dispersed, but re-assembled at the intersection just north of Traders. Protesters then gathered around Sule Pagoda downtown directly in front of troops, and continued to march around the area. Troops fired warning shots and either teargas or smoke grenades, which failed to disperse the people. Shots were fired in the air again at about 3 pm to scatter the crowd which kept re-assembling. At 3.10 pm, a large procession travelled south with many monks and walked across the front of the soldiers, without incident. They were travelling south on the north-south road one block east of Sule Pagoda Road, and then turned west to pass directly in front of the soldiers. At 3.15 pm, state television announced that all senior clergy should rein in their monks. According to the State-run newspaper the New Light of Myanmar, protesters entered homes, threatening families

[9] See also International Herald Tribune, 26 October 2007.

who refused to participate in the demonstrations. They also requested those who did not want to join the protests to provide financial assistance.[10]

At 3 pm, most of the country's mobile phone lines were reportedly disconnected, preventing journalists and demonstrators from reporting on the crackdown launched by the security forces in the heart of Yangon. Several journalists were reportedly injured, including Than Lwin Zaung Htet of the magazine The Voice. The authorities closed internet cafés in Yangon while the government-controlled Internet Service Provider, Bagan Cyber, reduced internet traffic speed. It was getting harder and harder to send or receive photos and videos sent from Myanmar. Dozens of foreign journalists were refused tourist visas by the Myanmar embassy in Bangkok. Blogs, websites and Internet cafés were closed, while it was becoming increasingly difficult to call mobile phones from abroad.

The same day, the United Nations Secretary-General, Ban Ki-Moon, announced he was sending his Special Envoy, Ibrahim Gambari, to the region in response to the deteriorating situation in Myanmar, and once again urged Myanmar authorities to respond to the ongoing peaceful protests with the utmost restraint. While the Secretary-General's Special Envoy briefed the Security Council on the latest developments, the United Nations High Commissioner for Human Rights, Louise Arbour, urged the authorities to allow the peaceful expression of dissent in the country and to abide by international human rights law in their response. She further noted that "the use of excessive force and all forms of arbitrary detention of peaceful protesters are strictly prohibited under international law." She stressed that the serious abuses being currently perpetrated by the security forces "may constitute international crimes and could invoke individual criminal responsibility".

27 September

The Ministry of Foreign Affairs called a meeting in Nay Pyi Taw for United Nations heads of agencies and foreign diplomats. The Government blamed the internal and external destructive elements for inciting monks to protest, influenced by some foreign embassies. The Government however insisted that it would act with restraint. On 27 September, despite a heavy presence of the security forces and the use of lethal force the previous day, the demonstrations continued in Yangon. There was a smaller participation of monks, no doubt due in part to the large number of arrests and ongoing security presence at monasteries. Ignoring again the appeals by the international community, the security forces responded to the ongoing demonstrations with further violence, with the army now playing a more prominent role. State media acknowledged the firing of warning shots, the killing of 9 demonstrators and several wounded, including women on September 27.[11] Many observers suggested that the real figure was several times higher. A diplomat in Myanmar, when interviewed by radio, said "several multiples of the ten acknowledged by the authorities'' have been killed.

[10] New Light of Myanmar, 27 September 2007.
[11] New Light of Myanmar, 28 September 2007.

About 10,000 people demonstrated around Sule Pagoda, at the intersection of Sule Pagoda Road and Anawrahta Street. They were staging a peaceful sit-down protest in the intersection. At about 1.20 pm, they were reportedly fired upon with teargas and smoke grenades and beaten by security forces. Many people were found to be soaked with blood running away. Several rounds of gunfire were heard. The Japanese photojournalist, Kenji Nagai was shot dead at this intersection. The army reportedly fired upon demonstrators near Thingangyun Kyaikkasan Pagoda as well as at the Tamwe roundabout and Pansodan. Several allegations of killings were received. In front of Trader's Hotel, 4 people were reportedly wounded from gunfire and one women died on the spot after being shot.

According to various reports and testimonies, a particularly brutal incident occurred nearby the State High School No. 3 in Tamwe Township. One witness saw the crowd being ambushed by the security forces in front of the school. The army opened fire and drove a truck into the crowd, killing at least 2 people. The soldiers then stopped the truck and came out. They first shot in the air, then, at people. They did not make any announcements or warnings before they began shooting. One witness saw soldiers who shot one boy in the back when he was climbing the wall of the High School N° 3. One student, Maung Tun Lynn Kyaw, who died was reportedly shot in the head in cold blood in front of his mother. According to other sources, 5 or more people were killed. Many injuries and arrest were also reported during the incident. Several reports indicate that dead bodies were removed by the security forces. In the same area, one killing at the corner of Anawrahta and Pansodan streets was reported by an eyewitness. One young man was holding the fighting peacock flag and had an NLD Youth badge on his white shirt. He was reportedly shot in the head. There was only one shot and no soldiers in the immediate vicinity. Soldiers and police descended on several hotels in Yangon, including Traders, to check the IDs of foreign journalists. Internet and international phone lines were still open at these hotels. That night, further raids by security forces on monasteries were reported, and the surrounding areas were declared no-go zones. There were also raids on a number of residential areas and many arrests were reported.

28 September

The following day, the demonstrations had become much smaller, and were quickly broken up by security forces, with a number of further fatalities reported, and a large number of arrests. Among the fatalities, 3 more killings at the corner of Anawrahta and Pansodan were reported at around 2 pm. Eyewitnesses saw people being pushed back by trucks of military on Pansodan bridge and riot police charging and arresting a few people in front of the Traders Hotel.

The main public internet link to the country was closed down, which significantly reduced the flow of media information coming from the country. The two internet service providers in the country are State-controlled. The only other internet access is by dedicated satellite links (such as those operated by foreign embassies, the United Nations, or multinational companies), as well as possibly a small number of data capable satellite phones. The same day, the State-run newspaper the New Light of Myanmar reported that more 5,700 people from Taungtha Township (Mandalay Division) staged a peaceful demonstration with the permission of the local authorities to protests

against the demonstrations led by the monks.[12] The following days, several ceremonies and demonstrations were organized by the Government to support the national convention and constitution.

29 September

When the Secretary-General's Special Envoy, Ibrahim Gambari arrived in Yangon in the afternoon, several demonstrators including some monks demonstrated in downtown Yangon. The demonstrations were mainly led by high school students. Troops fired warning shots. Demonstrators were reportedly cordoned off, beaten and arrested. Many escaped and staged demonstrations in other parts of downtown. A procession of 800 followed by civilians took place in Pakokku from 2 to 3.30 pm. At Kyaukpadaung, monks, nuns and civilians demonstrated peacefully. No significant incident was reported. Additional reports of killings were received, including a 40 year-old man named Pho Zaw and an 18 year-old man named Sunni Kalamalay.

---

[12] New Light of Myanmar, 28 September 2007.